الفصل الثالث

الخـــديو وســلطاته

- علاقة الخـديو بالبـاب العـالى .
- الخـديو والمعيـــة .
- علاقـة الخـديو بالاحتـلال .
- السلطنة المصرية وعلاقة السلطان بسلطات الحماية .

obeikandl.com

obeikandl.com

اشتمل نظام الحكومة المصرية فى الفترة التى نحن بصدد دراستها (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) على مرحلتين :

الأولى من سنة ١٨٨٢ الى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، وهى ما تعرف بالخديوية المصرية(١) . والثانية وتبدأ باعلان بريطانيا فصل مصر عن الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ الى عام ١٩٢٢ وهى ما تسمى بالسلطنة المصرية .

وشهدت مصر فى فترة بحثنا خديويين اثنين هما توفيق وعباس حلمى كما شهدت سلطانين اثنين هما حسين كامل واحمد فؤاد .

والواقع أن نظام الادارة المركزية فى تلك الفترة كان بالغ التعقيد . ويرجع ذلك الى تعدد العناصر التى كانت تكون الجهاز الحكومى المركزى فى الوقت(٢) . فالسلطان العثمانى هو الذى يحدد المعالم الرئيسية لمهام الحكومة المركزية بفرماناته الى الخديويين . كما يشترك مجلس النظار مع الخديو فى اعباء الحكم ، هذا بالاضافة الى المستشارين ووكلاء النظارات . وفضلا عن ذلك فقد كان يتجاذب أطراف هذه الآلة الحكومية الهيئات الاستشارية القائمة فى تلك الفترة(٣) .

علاقة الخديو بالباب العالى :

سميت الولاية المصرية « بالخديوية المصرية » بمقتضى فرمان حصل عليه اسماعيل فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧ من السلطان العثمانى يقضى بمنح والى مصر اسماعيل باشا واولاده من بعده لقب خديو مصر .

وبذلك تميزت حكومة مصر منذ هذا الفرمان عن غيرها من الولايات العثمانية فى الاسم كما امتازت عليها قبل ذلك — اى منذ عهد محمد على —

---

(١) كان الخديو اسماعيل أول من لقب بهذا اللقب ولكن كان محمد على وخلفاؤه يستخدمون هذا اللقب حتى فى بعض الوثائق .

(٢) Cromer, Modem Egypt Vol 2.p.263.

(٣) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية من بعدهما .

فى سلطاتها وشكل الحكم فيها وبذلك أصبح رئيسها ارفع رتبة من سائر الولاة العثمانيين(٤) .

وعندما احتل الانجليز مصر لم يفصلوها عن الدولة العثمانية ؛ يعنى هذا أن مصر ظلت من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ خديوية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية .

أما عن علاقة الخديو بالسلطان العثمانى فان دفرن — كما سبق أن أشرنا — عندما وضع اسس الادارة المصرية ، لم يمس نظام الحكم بأى تغيير بل نص على استمرار تبعية مصر للسلطان العثمانى . ويرجع ذلك الى أن مصر كانت مرتبطة بالسلطان بفرمانات تعد بمثابة وثائق دولية لا يمكن تغييرها بدون موافقة الدول الأوربية الكبرى .

وبرغم القيود التى فرضها السلطان العثمانى على خديو مصر ، فانها كانت مستقلة اداريا بحيث يمكن القول « بأن خديو مصر مستقل على وجه العموم ولا حد لسلطته الادارية سوى ما وضعه لها هو بنفسه من الحدود بتنازله عن بعضها لمأمورين مخصوصين خولهم جزءا منها يستعملونه بحسب ما يرونه نافعا ومفيدا للأمة تحت مسئوليتهم » امام الخديو(٥) .

وكانت العلاقة بين الخديو والسلطان العثمانى تحددها فرمانات السلطان العديدة التى صدرت خلال المدة من ١٨٤١ الى ١٨٩٢ . وأهم ما يعنينا من هذه الفرمانات فى فترة بحثنا ذلك الفرمان الذى صدر للخديو محمد توفيق فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ بمناسبة توليه عرش خديويته عقب عزل والده اسماعيل ثم الفرمان الذى صدر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ للخديو عباس حلمى عقب وفاة والده لأنهما يحددان شكل وطبيعة العلاقات بين الخديوية المصرية والسلطان العثمانى .

ومن دراستنا لهذين الفرمانين اتضح لنا انهما يتفقان فى معظم نصوصهما ولم يختلفا الا فى نواح قليلة .

---

(٤) أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، ص٣٢
(٥) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٣٢

ويستبين لنا من المواد المتشابهة فى الفرمانين ما يأتى :

أولا — تبعية أهالى مصر للدولة العثمانية .

ثانيا — الضرائب تجمع باسم السلطان والعملة تسك باسمه .

ثالثا — الخديو على قمة جهاز الحكم والادارة فى مصر .

رابعا — من سلطات الخديو ادارة شئون مصر اداريا وماليا وقضائيا.

خامسا — من حق الخديو عقد الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والجمارك وكافة الشئون الداخلية — مع عدم الاخلال بالمعاهدات المعقودة بين الباب العالى والدول الأجنبية — بشرط موافقة السلطان العثمانى عليها مسبقا .

سادسا — ليس من حق الخديو عقد القروض الا لسداد القروض الحالية. وكذلك ليس من حقه انشاء سفن مدرعة الا باذن من السلطان كما لا يجوز له زيادة عدد الجيش على ١٨ الف جندى .

سابعا — من حق الخديو منح الرتب والنياشين حتى رتبة أمير الاى للعسكريين والرتبة الثانية للمدنيين .

ثامنا — يلتزم الخديو بدفع الجزية الى السلطان العثمانى ومقدارها ٧٥٠ الف ليرة عثمانية (نحو ٦٥٨ر١٢٥ جنيها مصريا) (٦) .

اما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف فى الفرمانين ، فان فرمان تولية الخديو عباس حلمى لم يكن يختلف عن فرمان توفيق الا فى ما يختص بالفقرة الخاصة بحدود مصر وكان نصها :

« وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية بحدودها القديمة المسطرة فى الفرمان الشاهانى الصادر فى ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ هـ وفى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضى المضافة وفقا للفرمان الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ »(٧) .

---

(٦) أنظر نص الفرمانين فى : فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ج ٥ ص ١٦٩ — ١٧٠ ، ١٧٥ — ١٧٦

(٧) نفس المصدر ، ص ١٧٥

والواقع أن السلطان العثمانى كان ينتهز الفرص للنيل من امتيازات مصر السابق منحها اياها . ويتضح ذلك مما يرويه أحمد شفيق عند تولية عباس حيث يقول « لبثنا ننتظر ورود الفرمان السلطانى بتولية الخديو فى هـذه الأثناء فلم يرد وعلمت اذ ذاك أن البـاب العـالى يريد أن يسحب الامتيازات التى أعطيت لمصر فى فرمان سنة ١٨٧٣(٨) . فى مقابل موافقته للدول على عزل اسماعيل . ولكن الدول لم ترض عن هذه الخطة ، وعارضت الباب العالى . وأخيرا قر الرأى على تأييد الامتيازات السابقة ، ما عـدا الاتفاقات التجارية ، فقد تحتم أن يخبر عنها الخديو الباب العالى ومسألة حرية القروض التى أساء اسماعيل استعمالها »(٩) .

ولقد حدثت أزمة بشأن فرمان سنة ١٨٩٢ . فعلى الرغم من أنه قـد « وجه مسند الخديوية الى عباس باشا وبلغه بذلك معتمد الدولة العلية بمدينة تريستة » بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٨٩٢(١٠) ، فان فرمان تولية عباس لم يرد الى مصر الا فى ٤ ابريل سنة ١٨٩٢ على يد احمد ايوب باشا مندوب السلطان(١١) . ويرجع السبب فى تأخير صدور الفرمان الى المباحثات التى كانت تجريها الحكومتان البريطانية والمصرية مع الباب العالى بشأن محاولته سلخ شبه جزيرة سيناء من ادارة مصر بعد ان ظلت فى حوزتها ٤٠ عاما وضمها الى تركيا(١٢) .

ولمـا كان الخديو عباس فى ذلك الوقت يعمل على استمالة البـاب العالى واظهار تقربه للدولة العثمانية على حد قول أحمد شفيق ، فقد أعلن موافقته على التخلى عن ميناء العقبة لتركيا عندما دارت المفاوضات مع مختار باشا المندوب العثمانى فى هذا الشأن بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٩٢(١٣) . ومن الجـدير بالذكر أن الحكومة البريطانية أصـدرت تعليماتها الى

---

(٩) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن الجزء الأول (من سـنة ١٨٧٣ الى ٨ يناير ١٨٩٢) ص ٩١ .

(١٠) مذكرات محمد فريد القسم الأول ، كراس رقم ٢ ص ٧

(١١) نفس المصدر ، كراس ٢ ص ١٣

(١٢)

(١٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الأول ص ١٠

فنصلها العـــام فى مصر بلفت نظر الحكومة المصرية الى ما تتضمنه الفقرة المتعلقة بالحدود وابانت فى رسالتها أن هذه الحدود تختلف عن الحدود التى وردت فى فرمان تولية توفيق وعما اذا كانت قد وردت ايضاحات فى شأن ذلك من الباب العالى الى الحكومة المصرية(١٤) .

جاء رد تجران ناظر الخارجية المصرية الى بيرنج فى ١٣ أبريل ســـنة ١٨٩٢ متضمنا أن الصدر الأعظم قد أبرق الى الخديو عباس فى ٨ أبريل يبلغه انه قـــد عهد اليه كما عهد الى أسلافه من قبل « بادارة شبه جزيرة سيناء »(١٥) .

والحقيقة أن ازمة الفرمان لم تنته الا بتلك الرســـالة التى وردت الى تجران من بيرنج بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢ والتى اكد فيها بانه « لا يمكن حدوث تغيير فى الفرمانات المقررة بها الصلات بين الباب العالى ومصر بدون رضا حكومة جلالة ملكة بريطانيـــا العظمى »(١٦) . كمـــا وجهت الحكومة

---

(١٤) رسالة بيرنج الى تجران فى ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ فى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ١٧٧

(١٥) نفس المصدر ، نفس الجزء (رسالة تجران الى بيرنج فى ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢) ص ١٧٧

= وكان نص التلغراف الذى أرسله الصدر الأعظم الى الخديو عباس فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ كما يأتى : « الى سمو الخديو بتاريخ ٨ أبريل ســـنة ١٨٩٢ فى علم فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم قد أباح اقامة عدد كان من الضبطيات تضعها الحكومة المصرية فى الوجا والمويلح وضبة العقبة من ولاية الحجاز وفى بعض الأماكن من شبه جزيرة طور ســـيناء بسبب مرور المحمل الشريف المصرى عن طريق البر .

ولمـــا كانت كل هذه الأماكن غير واردة فى الخريطة المؤرخة عام ١٢٥٧ هـ المسلمة الى المرحوم محمد على باشا والمبينة فيها حدود مصر فلذلك قد عاد الوجه الى ولاية الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية كما عادت أماكن الضبة والمويلح ومثل ذلك قد ضمت العقبـــة اليوم الى ولاية الحجاز المذكورة . أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء فان الحالة الراهنة تبقى فيه كما هى وتكون ادارتها على يد الخديوية المصرية كما كانت فى عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم محمد توفيق باشا » . انظر فيليب جلاد ، المصدر السابق ج٥ ص ١٧٦

(١٦) انظر ايضا : Cromer, Op. cit., Vol 2 p.269.

البريطانية انظار الخديو وحكومته الى أن ما ذكره فى هذا الفرمان من تحديد تخوم يخالف ما جاء فى فرمان توفيق وانه « اذا قرىء على حدة يفهم منه ان شبه جزيرة سيناء تكون ادارتها تابعة فى المستقبل الى ولاية الحجاز الى الخديوية المصرية » .

واضاف بيرنج القول بأن برقية الصدر الأعظم يتضح منها « أن شبه جزيرة سيناء ، أى البلاد المحددة شرقا بخط وهمى من الجنوب الشرقى مبتدئا على مسافة قصيرة من شرقى العريش الى خليج العقبة تستمر ادارتها موكولة الى الخديوية ، وأما حصن العقبة الكائن شرقى الخط المذكور فتابع لولاية الحجاز » . وأشار الى « أن حكومة جلالة الملكة تقبل بتحديد التخوم كما جاء فى الفرمان الحاضر بعد التذييل والتعديل والتوضيح بموجب التلغراف الوارد بتاريخ ٨ الجارى من فخامة الصدر الأعظم الذى تعتبره ملحقا به ولا تعارض قراءته رسميا مضافا اليه التلغراف التوضيحى البادى ذكره » . وطلب بيرنج فى ختام رسالته من الحكومة المصرية نشر هذه الرسائل المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والمصرية وفرمان التولية وبرقية الصدر الأعظم فى الجريدة الرسمية(١٧) .

ويعلق محمد فريد على تلك الأزمة بالقول بأن « الانجليز أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة ليظهروا للمصريين أن نفوذهم فى مصر أقوى من نفوذ الدولة العلية نفسها مع أن هذه الاجراءات قد اخطأت المرمى لأنها تزيد من ميل جميع الأهالى الى الدولة العلية حتى من كان معارضا لها من قبل اذ تحقق الجميع الآن من أطماع الانكليز فى مصر وعلم الخاص والعام أن الاخلاص لمصر من استيلاء الانكليز عليها الا بتقوية عرى التابعية للدولة العلية »(١٨) .

على أن السبب الرئيسى فى دفاع الانجليز عن بقاء شبه جزيرة سيناء جزءا من الأراضى المصرية لم يكن محبة فى مصر بل سعيا وراء المصلحة

---

(١٧) رسالة بيرنج الى تجران فى ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢ فى فيليب جلاد ، نفس المصدر ج ٥ ص ١٧٨

(١٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول كراس ٢ ص ١٥ (دار الوثائق القومية) .

البريطانية حيث ذكر كرومر فى معرض حديثه عن تلك الأزمة « انه لم يكن من المستحب رؤية جنود اتراك على ضفاف قناة السويس »(١٩) . « فان هـذه النقطة لو كانت فى يد دولة عزيزة لأمكنها منها قفل بوغاز السويس دون المراكب الانكليزية ويكون فى مناعة بوغاز القسطيطينية ولذلك فان انكلترا لا تسلم ان يسلم الى الدولة العلية مطلقا ولو افضى ذلك الى الحرب »(٢٠) .

ومن استعراضنا لهذين الفرمانيين يتضح لنا أن القيود التى كانت تربط الخديوية المصرية بالدولة العثمانية رغم أنها كانت مؤثرة فى الاستقلال الخارجى فهى غير ماسة بالاستقلال الداخلى فقد كان من حقوق الخديو وضع القوانيين الادارية والقضائية والمـالية والعمل بها ، كذلك كان بيده مقاليد حكم البلاد وتدبير شئونها بالاشتراك مع نظاره ولمـاليته ميزانية مستقلة وباسم الخديو كانت تصدر الأحكام من المحاكم أى انه فى الواقع كان مستقلا بأمور البلاد فى الداخل دون تدخل ما من الدولة العثمانية(٢١) .

ولكن هناك أمورا جديرة بالمناقشة فى هذا المجال اذ لم يكن من حق مصر عقد المعاهدات السياسية مع الدول كذلك لم يكن لها تمثيل سياسى فى الخارج وان كان من حق الخديو اعتماد قناصل الدول الأجنبية ووكلائهم فى مصر . ومن الجدير بالذكر أن تركيا هى التى كانت تمثل مصر فى المؤتمرات الدولية واذا حضر مندوبون عن مصر هذه المؤتمرات لم يكن لهم حق التصويت .

وكل هذه الأمور نجمت من أن مصر لم تكن لهـا شخصية مستقلة عن الدولة العثمانية فقد كان الرعايا المصريون يعتبرون بحكم الفرمانات من رعايا الدولة العثمانية(٢٢) .

ومن الجدير بالذكر أن حقوق السلطان العثمانى فيما يتعلق بالنواحى

---

(١٩) Cromer, Op. cit., p. 268

(٢٠) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس رقم (٢) ص ١٥

(٢١) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٣٩ — ٤٠

(٢٢) راجع فرمان توليـة توفيق وعباس فى : فيليب جلاد ، المصـدر السابق ، ج٥ من ص ١٦٩ — ١٧٠ ، ١٧٥ — ١٧٦

المسالية التى نص عليها فرمانا توليـــة توفيق وعباس حلمى لم يراع فى فترة السيطرة البريطانية موضوع البحث .

فقد عمدت سلطات الاحتلال الى اجراء تعديل فى نظام الضرائب فى مصر هذا بالاضافة الى ما فرضته من تسويات مالية بالاتفاق مع الدول الأوربية دون موافقة تركيا . كما أن نظام النقد فى مصر فى تلك الفترة لم يكن مرتبطا بالدولة العثمانية وانما كان مرتبطا بالحكومة البريطانية .

نخلص من كل ما تقدم الى أن حقوق الباب العالى فى مصر تقلصت بفعل السيطرة البريطانية ولم يبق له سوى حق الجزية وحق تعيين قاضى القضاة فى مصر وكذلك تعيين القومبسير العثمانى وكان ممثل السلطان فى مصر . أما عن تعيين قاضى القضاة فقد حاولت الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٩٩ الغـــاءه وانزام الخديو بتعيين قاضى مصرى بدلا منه وعندما استشار الخديو الشيخ محمد عبده وكان يشغل منصب الافتاء فى ذلك الوقت نصحه بالرفض(٢٢) .

ومن الجدير بالذكر ان تعيين القاضى التركى أى قاضى القضاة كان يتم عن طريق ترشيح الخديو لاثنين يختار السلطان العثمانى احدهما لهذا المنصب ولكن فى بعض الأوقات كان السلطان يحيى أفندى فى هذا المنصب دون مراعاة لرغبة الخديو ونظاره وسلطات الاحتلال . ولم يكن الخديو نفسه يعنيه ذلك الأمر بقدر ما كان يخشى معارضة نظاره لهذا التعيين وانهم « ربما يستعينون بالانجليز فى المعارضة » . ولكى يحاول الخديو اقناع رئيس نظاره مصطفى فهمى بالموافقة على هذا التعيين طلب من السلطان منحه « رتبة الوزارة »(٢٤) .

والواقع انه كثيرا ما كانت تحدث خلافات بين القاضى والحكومة المصرية وعلى ذلك كانت تلجأ الحكومة المصرية الى الانجليز للحد من محاولات القاضى لتوسيع سلطاته من ذلك على سبيل المثال ذلك الخلاف الذى وقع بين القاضى وديوان الأوقاف فى عام ١٩٠٤ ومنشأ هذا الخلاف يرجع الى أن القاضى التركى قرر فى جلســـة المجلس الأعلى للأوقاف محاسبة نظار الأوقاف بينما رأت المحكمة الشرعية بأن ذلك من حقها وعند

---

(٢٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج١ ص ٢٨٠
(٢٤) نفس المصدر ، نفس الجزء ، ص ٣٦١

ذلك نشر القاضى اعلانا فى الجريدة الرسمية يلزم نظار الأوقاف بتقديم حساباتهم فى نهاية العام الهجرى اليه .

وكان ما تخشاه الحكومة المصرية أن يعتبر القاضى الذى كان يدعى لنفسه الولاية العامة الشرعية فى مصر — حكومة داخل حكومة . واتفق كرومر مع الحكومة المصرية على قبول استقالته التى لوح بها ولكن سوى الأمر وظل قاضى القضـــاة فى منصبه ونشر اعلانا الغى فيه اعلانه الأول بالجريدة الرسمية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢٥) .

وكان مظهر سيادة الباب العالى الذى استمر هـــو « القوميسير العثمانى ». وقد عهد السلطان العثمانى بهذا المنصب الى الغازى أحمد مختار باشا وكان دبلوماسيا بارعاوافر الذكاء له من امجادهوولائه العميقللدولة العثمانية مما يفرض على الجميع احترامه . ولكن مهمته فى مصر لمتكن سهلة فلقد كان عليه على حد قول الخديو عباس « أن يقضى على كل مقومات استقلال مصر وان يمنع الخديو بكل الوسائل من مضاعفـــة الامتيازات والحريات التى كانت يستمدها من فرمانات توليته ، كما كان عليه أن يسهر على الاحتفاظ بنفوذ الخليفة الدينى وسلطته فى أرجاء البلاد وكان هذا واجبه ولكن كان عليه ايضا أن يحمى الحقوق التى كانت تركيا لاتزال تملكها ضد توغل بريطانيا العظمى . ومن المؤكد أن الحلفاء (يقصد روسيا وفرنسا) كانوا يؤيدون تصرفاته ضد المزاعم البريطانية » (٢٦) .

وحاولت الحكومة البريطانية الاستفادة من مركزها فى مصر لالغاء منصب القوميسير العثمانى ولكن فشـــلت « مناورات » ســـفرائها فى الاستانة فى تحقيق هذا الهدف بسبب معارضته من جانب سفيرى روسيا وفرنسا فى الاستانة . وكان كل من قنصلى فرنسا وروسيا العموميين يقوم بمحاولات التقريب بين وجهات نظر الخديو ومختار باشا بغية القضاء

---

(٢٥) احمـــد شفيق ، المصدر الســـابق ج ٢ القســـم الثانى ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ١٦٧ .

(٢٦) مذكرات الخديو عباس ، المصرى العدد ٤٨٢٨ فى ٧ مايـــو ســـنة ١٩٥١ .

على ما يطرأ من مصاعب وكان الغازى أحمد مختار يجد فى ذلك عونا له فى صراعه ضد سلطات الاحتلال للاستئثار بالنفوذ (٢٧) .

وعلى الرغم من أن كرومر والنظار فى مصر لم يعترفوا على الاطلاق باية سلطة فعلية لمختار باشا الا انه فى الحقيقة كان يتمتع بمركز ممتاز فى البلاد باعتباره ممثلا لخليفة المسلمين وكان ذلك يضفى عليه مهابة ونفوذا كبيرين .

وعلى الرغم من أن مختار باشا الذى كانت تعتبره الدولة العثمانية «ياورا شاهانيا »(٢٨) كان يعتبر مهمته فى مصر مركزا لمراقبة المحاولات البريطانية (٢٩) الا أن سلطات الاحتلال والنظار قد درجوا على معارضة أوامره (٣٠) .

وكثيرا ما كانت تحدث خلافات بين الخديو ومختار باشا فى مناسبات عديدة منها محاولاته التأثير على الخديو لتغيير نظارته « بسبب تساهلها فى كافة المسائل مع الانكليز فتكدر الخديو وبعد ذلك تداخلا فى شئون بلاده الداخلية » وعندما شكا الخديو غازى باشا الى السلطان العثمانى فى هذا الشأن جاءه الرد من السلطان « أنه واضع ثقته فيه » (غازى) وأصدر السلطان تعليماته الى مندوبه أيوب باشا حامل الفرمان بالتوفيق بين الغازى والنظارة ومصالحتهم ففعل ذلك(٣١) .

وكانت الحكومة البريطانية قد نجحت عن طريق سفارتها فى الأستانة فى اقناع السلطان عبد الحميد بخطر خديو مصر عباس حلمى(٣٢) ومحاولاته اعداد خلافة خارجة على تركيا .

---

(٢٧) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد السابق .
(٢٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٤ .
(٢٩) مذكرات الخديو عباس حلمى ، نفس العدد السابق .
(١٣٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٨ .
(٣١) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٢ ص ١٥ .
(٣٢) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد السابق .

والحقيقة ان السلطان العثمانى لم يكن يعتمد على خديو مصر فى ما يتعلق بنواياه نحو مصر والاحتلال الانجليزى بدليل مباحثاته مع انجلترا بشأن تحديد أجل الاستقلال ثم قطعه المباحثات بعد ذلك دون علم الخديو وكان رجال المعية السلطانية يدركون أن السلطان رغم وجود الاحتلال الانجليزى فى مصر لم يكن « يخشى شخص يعيد سيرة محمد على باشا ضد السلطان » (٣٣) ويبدو أن حسن العلاقات بين الدولة العثمانية ومصر فى تلك الفترة فى نظر الدبلوماسية كان عنصرا لازما للتوازن وضمانا ضروريا لحقوق مصر والباب العالى (٣٤) .

ونستطيع القول فى النهاية أن الخديو كان مرتاحا لتبعية مصر للدولة العثمانية سند ضد تدخل النفوذ البريطانى ولكنه فى الوقت نفسه كان حريصا على عدم تدخل السلطان فى شئونه وعدم المساس بامتيازاته .

الخديو ومعيته :

كان الخديو يمارس سلطاته عن طريقين : طريق شخصى هو المعية وطريق رسمى هو مجلس النظار . وكان الانجليز حريصين على عدم التدخل فى رجال المعية الا عند الضرورة القصوى . ولما كان مجلس النظار هو الهيئة التنفيذية المسئولة عن تصريف شئون الادارة فى البلاد ، لذا نجد أن تعيين النظار كان يصحبه اصطدام بين الخديو وسلطات الاحتلال .

كان الخديو يستعين ببعض الأشخاص الذين يثق فيهم لتصريف الأمور فى ديوانه وهذه العناصر كانت فى الغالب من أبناء الطبقة التركية المقربين للخديو فكان الخديو يصطفيهم ويوليهم رعايته وعطفه حتى يضمن ولاءهم واخلاصهم .

وكان قصر عابدين هو المقر الرسمى لحكم الخديو ففيه تتم مقابلات الخديو الرسمية واجتماعاته بالوزراء وبقية كبار رجال الادارة والشخصيات الهامة . ومن ثم كان ديوانه هذا فى القصر .

---

(٣٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ، ص ٣٨٣ .
(٣٤) مذكرات الخديو عباس ، المصرى العدد السابق .

وفى أوائل عهد توفيق كان الديوان الخديو يضم عدة اقلام منها قلم تركى وقلم عربى وقلم افرنجى ، وكل قلم يعهد برئاسته الى احد كبـــار الموظفين فى الديوان يساعده فى الأعمال عدد من الموظفين .

وكان المشتغلون فى القلم التركى يجيدون اللغة التركية حيث كانت اجراءاته تقتضى معرفة هذه اللغة . أما القلم العربى فكان يختص بالرد على المكاتبات التى ترد الى الديوان باللغة العربية وغيرها من الاجراءات المكتبية كالحفظ والقيد فى السجلات ونحوها . وكان رئيس القلم الأفرنجى فى بداية عهد توفيق مسيو جودان باشا وهو فرنسى الجنسية وخلفة مسيو دومرتينو فى عام ١٨٨٣ الذى انعم عليه برتبة المرميران الرفيعة فى عام ١٨٨٤ وكذلك كان كاتب المحفوظات فرنسيا أيضا وهو مسيو أودان وكان هذا القلم يضم بعض ابناء الباشوات مثل احمد ذو الفقار وسعيد ذو الفقار وهما من ابناء على ذو الفقار باشا (سر تشريفاتى الخديو) وكذلك موسى عصمت وهو شقيق حسين فخرى باشا كما كان يضم احمد شفيق المؤرخ المعروف(٣٥) .

وكانت كل اعمال القلم الأفرنجى باللغة الفرنسية وكان الخديو يعهد الى مسيو أودان بتدريب العاملين فى هذا القلم . وكان الديوان كذلك يضم قلم التشريفات وهو المختص بالمقابلات وكان يتصل برئيس النظار يبلغه بالبرنامج الذى يعده هذا القلم فيما يتعلق بالتشريفات ونوعية المدعوين لزيارة الخديو ومواعيد الزيارة وما الى ذلك . كما كانت مهمة قلم التشريفات ارسال بطـــاقات الدعوات الى المدعوين حسب الكشـــوف التى ترد الى الديوان من المديرين والنظارات المختلفة وكذلك الاتصال بالمديرين وغيرهم لابلاغهم بالترتيبات التى تتخذ بشأن التشريفات الخديوية وحضورهم مع العمد والأعيان ونحو ذلك .

ومن العاملين بالتشريفات فى عهد توفيق على ذو الفقار باشا كبير التشريفات وتونينو بك التشريفاتى الأول للخديو(٣٦) .

---

(٣٥) احمد شفيق المصدر السابق ج١ ص ١٦ ، ٢٢ ، ٩٠
(٣٦) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج١ ص ٩٤ — ٩٥ ، ٢٨٣

وكان الخديو يكلف رجال المعية ببعض الأعمال السرية ويتخذ منهم عيونا له فالخديو توفيق كان يتجسس على تحركات والده فى ايطاليا بواسطتهم . أما الخديو عباس فكان يعهد الى بعضهم بالقيام بمأموريات فى الاستانة لدى السلطان او الصدر الأعظم او غيرهما من الأشخاص الذين تربطهم به علاقات شخصية أو نحو ذلك(٣٧) . كما كان يستخدم بعضهم فى الاتصال بالأعيان امثال أحمد شوقى الشاعر المعروف وغيره .

وكن رجال المعية هم الذين ينظمون للخديو اجتماعاته ولقاءاته حسب أوامره لهم كما كان يصطحب بعضهم فى رحلاته وزياراته سواء داخل القطر أو خارجه .

ومن رؤساء الديوان الخديو فى عهد توفيق محمد ثابت باشا وهو الذى كان يعمل ناظرا للداخلية ثم استقال احتجاجا على تصرفات كليفورد لويد وكيل نظارة الداخلية .

ويحدثنا الخديو عباس حلمى فى مذكراته ان اول شيء فكر فيه بعد توليته العرش تنظيم المعية وتجديد نظامها حيث يقول انه استحال عليه ان يحصل على أى ايضاح للدور الذى كان عليه أن يلعبه ، ويصف بعض رجال المعية فيقول « ان كبير الأمناء ذو الفقار الشيخ ، الذى كان قبل ذلك وزيرا للخارجية ، لم يعرف كيف يرتب جلوس الشخصيات حول مائدة المداولات ، واذا بالمستشار المالى الانجليزى — وكان مقعده المعتاد عند طرف المائدة القصى — ينتهز فرصة ذلك الارتباك فيقبل ليجلس الى جوار رئيس المجلس نفسه وهو مكان ظل يحتله حتى عام ١٩١٤ ، بسبب تلك السابقة المؤسفة التى خلقها جهل كبير الأمناء الذى لا يغتفر »(٣٨) .

وكان ما يضايق عباس من معيته انه اذا استفسر عن شيء منهم تكون الاجابة « كما تشاء »(٣٩) . وكان يرى أن والده استسلم للانجليز وكبار

---

(٣٧) يفس المصدر ، ج٢ القسم الأول ص ١٥٠

(٣٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٠٠ فى ٨ أبريل ١٩٥١

(٣٩) نفس المصدر ، نفس العدد .

حاشيته سائرون على سياسته وموظفو المعية يأتون اعمالا لا تليق بكرامتهم وأن الرقابة عليهم غير متوفرة .

وفى حديث لعباس حلمى مع أحمد شفيق فى ٢٢ يناير سنة ١٨٩٢ أى بعد ستة ايام من توليته العرش افضى الخديو اليه بنيته فى استبعاد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ومحمد ثابت باشا رئيس الديوان الخديو فنوه أحمد شفيق بأن الأول خدم الأسرة الحاكمة منذ عهد سعيد وان الثانى من ذوى الكرامة لأنه أبى أن ينقاد لاستبداد كليفورد لويد ، الا أن عباس اشار الى أن تقدمهما فى السن هو الذى دفعه الى اعادة ترتيب المعية(٤٠).

وعلى اية حال عندما احس ذو الفقار وثابت بنية الخديو فى تغيير نظام المعية قدما استقالتيهما فقبلهما الخديو فى ٢٧ يناير سنة ١٨٩٢ واجرى تعديلا على النظام القديم للديوان الخديو حيث وزعت الأعمال على ثلاثة دواوين وصدر امر عال الى نظارة المالية فى ٢١ ابريل ١٨٩٢ بتعيين محمود فهمى باشا رئيسا للديوان العربى(٤١) . كما عين محمود شكرى بك وهو من المقربين الى الخديو عباس رئيسا للديوان التركى ودومرتينو باشا رئيسا للديوان الأفرنجى ، وكان هذا الديوان الأخير يتبعه مسيو روليه السكرتير العام للديوان الخديو(٤٢) واحمد شفيق بك رئيس قلم الترجمة. كما استمر بروستر بك السكرتير الانجليزى الخاص منذ عهد توفيق فى خدمة الخديو ومنح رتبة المتمايز .

والى جانب هذه الدواوين الثلاثة المنبثقة عن الديوان الخديو كان يوجد قلم الياوران وقلم التشريفات . وقد أحيل على المعاش كثير من الياوران

---

(٤٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٦ — ١٧

(٤١) أحيل محمود فهمى الى المعاش فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٢ وخلفه فى منصبه حسن عاصم باشا السر تشريفاتى — نفس المصدر ، نفس الجزء والقسم ص ٤١٤

(٤٢) كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسى بمدرسة العلوم الشرقية فى فينا وكان منتدبا مدرسا خصوصيا لعباس حلمى عندما كان يتلقى تعليمه بمدرسة التريزيانوم وفى ١٤ ابريل عين سكرتيرا عاما للديوان الخديو — نفس المصدر والجزء والقسم ص ١٨

فى بداية عهد عباس وعين الأمير أحمد فؤاد باشا سر ياورا وكان يعمل قبل ذلك ملحقا عسكريا بالسفارة العثمانية بفينا وتم تعيين عبد الحليم عاصم باشا ياورا أول والأميران محمد ابراهيم وسعيد طوسون فى قلم الياوران . كما عين حسين محرم بك قومندانا للمراسلات الخديوية(٤٢) .

وفيما يختص بقلم التشريفات فقد عين أحمد مظلوم باشا محافظ عموم القنال سر تشريفاتى(٤٤) خلفا لذو الفقار باشا بتزكية من رئيس الديوان الأفرنجى مسيو دومرتينو ومحمد العبانى بك تشريفاتى أول وسعيد ذو الفقار تشريفاتى ثان(٤٥) كما نقل مصطفى داود يكن بك والذى كان يعمل معاونا للتشريفات الى السكرتارية الانجليزية وعين عبد الرحمن بك صبرى وأحمد بك خيرى معاونى تشريفات(٤٦) .

وبالاضافة الى هذه التعيينات السابقة عين الدكتور كومنوس طبيبا خاصا بالمعية كما عين الشيخ محمد راشد مفتيا للمعية .

وكان الخديو عباس يفضى بأسراره الى بعض رجال المعية الموثوق فيهم الذين يوليهم عطفه ويستشيرهم فى كثير من المهام أمثال احمد شفيق وغيره ويأخذ بآرائهم فى كثير من الأمور . بل انهم كانوا احيايا يتدخلون فى تعيين النظار وكبار الموظفين(٤٧) .

على انه رغم الثقة التى كان يضعها عباس فى رجال معيته الا أن بعضهم كان يفشى اسراره وتحركاته الى الانجليز حيث كان لهم جواسيس داخل القصر(٤٨) . ولكن عباس كان حذرا فقد كان هو نفسه يراقب تحركات

---

(٤٣) سميت فيما بعد بالحرس الخديو .

(٤٤) خلفه فى منصبه حسن عاصم باشا ثم اللواء احمد زكى باشا سنة ١٩٠٢

(٤٥) رقى مديرا ثم أصبح ناظرا للمالية فى اكتوبر ١٩١٣ بدلا من أحمد حلمى الذى تولى نظارة المعارف العمومية — مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس رقم ٢ ص ٦٠

(٤٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٨ — ١٩

(٤٧) نفس المصدر ، نفس الجزء والقسم ، ص ١٥٠

(٤٨) مذكرات الخديو عباس حلمى - المصرى ، العدد ٤٨٠٠ فى ٨

رجال معيته خارج القصر عن طريق البوليس السرى . ويذكر أحمد شفيق أن الذى دفعه الى ذلك هو ما كان يقوم به بعض موظفى المعية من اعمال لا تتناسب ومراكزهم . وكان البوليس السرى يرفع الى الخديو تقارير مستمرة عن رجال المعية(٤٩) .

ويبدو أن عباس كان يستخدم بعض رجال المعية لتحقيق اغراضه الخاصة أمثال لويس روليه Louis Rouiller السكرتير العام للديوان الذى كان يعهد اليه الخديو بالاتصال ببعض الشخصيات الفرنسية بالقاهرة كالقنصل الفرنسى العام وكذلك الصحفى الفرنسى جافيلو Gavillot رئيس الجالية الفرنسية بالقاهرة وكذلك مسيو بوترون Bouteron الفرنسى رئيس اللجنة المختلطة للدومين وكذلك مسيو برون Pront المندوب الفرنسى فى ادارة السكك الحديدية على حد قول عباس لتشكيل « اول نواة للدعاية لمصلحة استقلال مصر يوجههم المسيو دى ريفرسو بادارته البارعة ويصلهم روليه بالعرش(٥٠) .

ويبدو ان سلطات الاحتلال كانت تشك فى روليه خاصة بعد ان ادلى بحديث الى جريدة الجورنال الباريسية فى اغسطس ١٨٩٤ طعن فيه على سياسة الانجليز فى مصر مما اثار الصحف الانجليزية ضد الخديو وطالبت بعزل روليه من منصبه واحتج كرومر وطلب من الخديو تكذيب الخبر ولكنه رفض وقال « ان الصحف الانجليزية تكتب عنى منذ ثلاثة اعوام بعبارة مهينة وانا صامت » وعلقت صحيفة الجازيت على ذلك بالقول « انه يجب على موظفى البلاط والحكومة ان يضعوا نصب عيونهم هذه الحقيقة ، وهى ان السياسة الخارجية خارجة عن نطاق أعمالهم وان الاهتمام بها من اختصاص النظار القائمين بالأمر دون سواهم »(٥١) .

ويبدو انه كانت هناك صراعات بين كبار موظفى الديوان حول سلب

---

(٤٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٦٤

(٥٠) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٢٩ فى ٨ مايو ١٩٥١

(٥١) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٦٦

اختصاصات أقلام الديوان من ذلك ما حدث بين حسن عاصم باشا رئيس الديوان العربى وبين أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجى حيث يذكر الأخير أن الأول كان يسيطر على جميع الأقلام العربية والافرنجية والتركية »(٥٢) .

على أن الخديو كان يسيطر على ديوان الأوقاف من خلال رجال المعية انفسهم حيث كان رئيس الديوان الخديو عضوا فى مجلس الأوقاف الأعلى ومن خلال رجال المعية كان ينفذ كل صفقاته ويعبث بمال الأوقاف ولم يكن الخديو يسمح لأحد من رجال معيته بمخالفة رغباته . اذ يحدثنا أحمد شفيق أن حسن عاصم باشا رئيس الديوان الخديو وقف امام الخديو فى احدى صفقاته فى الأوقاف(٥٣) . فسر كرومر لموقف حسن عاصم ومما قاله فى ذلك الصدد « أنه يحمد الله على وجود أشخاص ذوى مقدرة ونزاهة فى حاشية الخديو مثل حسن عاصم » وقد أدى ذلك الى حنق الخديو على حسن عاصم وإقاله فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعين أحمد شفيق باشا رئيسا للديوانين العربى والأفرنجى فى اول يناير سنة ١٩٠٥ وعبد العزيز عزت رئيسا للديوان التركى(٥٤) .

وفى السنوات الأخيرة من حكم الخديو عباس حلمى تدخل الانجليز فى المعية — على حد قول محمد فريد — « لاصلاحها وتنقيتها من الادران » فقد

---

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٤

(٥٣) رغب بيت زروفوداكى فى الاسكندرية استبدال أرض الوقف الواقعة بجوار الكوبرى الأعمى بتفتيش الخديو بمشتهر ، وكان الخديو يرغب فى هذه الصفقة لسببين الأول : انه يرغب فى بيع تفتيش مشتهر والثانى : رغبته الاشتراك مع زرفوداكى فى الأراضى التى تشترى من الوقف . وعندما عرض الموضوع على مجلس الأوقاف الأعلى عارض حسن عاصم والشيخ المفتى فى الصفقة وطلبا تعيين لجنة لتقدير ثمن الوقف والتفتيش كما قرر المجلس الأعلى أن يدفع زروفوداكى مبلغ ٢٠ الف جنيه زيادة حتى يكون ثمن التفتيش مائة وثلاثين الف جنيه . وعلق أحمد شفيق على ذلك بالقول « ومن هذا اليوم أصبح الخديو والمتملقون فى الحاشية يتناولونه بالذم الشديد » — أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ، ص ٤٥ — ٤٦

(٥٤) نفس المصدر ، ص ٤٦ ، ٦٣

تدخل كتشنر فى نقل يوسف صديق من رئاسة الديوان الخديو فى نوفمبر ١٩١٣ الى الخاصة لاتهامه بسوء السلوك ، وخلفه فى منصبه عثمان مرتضى.

ولعل من أسباب الخلاف بين محمد فريد وعباس حلمى اتهام محمد فريد المعية بالفساد ومناداته بضرورة اصلاحها(٥٥) .

وقبل ان ننهى حديثنا عن الخديو ومعيته نقول ان الخديو كان حريصا على اختيار وزرائه من بينهم ذلك ان عددا كبيرا من نظار مصر فى تلك الفترة كانوا ممن سبق لهم العمل بالديوان الخديو . وتلك كانت سياسة الخديو فى أن يكون من بين نظاره من يدينون له بالولاء والطاعة .

* * *

علاقة الخديو بالاحتلال :

كان قوام الحكم فى مصر فى عهد السيطرة البريطانية (١٨٨٢ — ١٩٢٢) يتنازعه تياران ، تيار السلطة الشرعية الذى يمثله خديو البلاد وكبار رجال حكومته وتيار السلطة الفعلية الممثل فى القنصل البريطانى العام والمستشارين وبقية كبار الموظفين الانجليز — وان كانوا موظفين فى الحكومة المصرية .

فالسلطة الشرعية ، اى سلطة الخديو ، تحض المصريين على الالتفاف حولها وعلى مناواة الاحتلال الانجليزى . والدعوة فى ظاهرها بسيطة سهلة الفهم تصل الى قلوب العامة فى يسر « ووجدت فعلا استعدادا طيبا لتقبلها ، ولكن السلطة الشرعية نفسها تدرك أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، وان الخديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كل الاستغناء ، فهى من جهة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطنة العثمانية والتدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق »(٥٦) .

---

(٥٥) يذكر محمد فريد عن محاولات اصلاح المعية « وهو ما طلبته مرارا من الخديو وجعلته شرطا لازما للصلح معه ، ولكيه كان يرفض ذلك دائما » .

أنظر : مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٦١

(٥٦) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ص ٢٦

والسلطة الفعلية ، اى سلطة الاحتلال — كان هدفها ان يذعن المصريون للأمر الواقع والا يتعللوا بالأمل فى استخدام التدخل العثمانى والأوربى ضد الاحتلال وفى نفس الوقت كانت هذه السلطة تريد استقطاب فريق من المصريين — ان لم يكن الشعب كله — واشعارهم بالاتفاق فى المصلحة بينهم وبين الاحتلال « فقد يعاون الاحتلال الخاصة على نيل مقدار من تقييد الحكم المطلق وقد يعاون الاحتلال مصر على التخلص من بعض القيود الدولية على سيادتها . وبذلك يتم نوع من التبسيط لمركز مصر الدولى، فيصبح الأمر علاقة بين مصر وانجلترا وهذه قد تسوى فى المستقبل بشكل ما »(٥٧) .

ونستطيع أن نتصور شكل الحكم على النحو التالى :

اولا — الاحتلال على رأس نظام الحكم يضع السياسة العامة ويشرف على تطبيقها ويراقبه .

ثانيا — الخديو والأسرة الحاكمة يحدد لها نطاقا معينا من النفوذ يحد من سلطته .

ثالثا — الأجانب عموما واصحاب الامتيازات الأجنبية خصوصا والراسمال الأجنبى الذى كان يزداد على مر الأيام نموا واتساعا .

رابعا — الأرستقراطية المصرية الحديثة الممثلة فى العائلات التى رحبت بالاحتلال والتى اقطعها الاحتلال اعترافا بجميلها أراضى واسعة من مزارع الخديو المعروفة بالدائرة السنية متعاونة مع الاحتلال احيانا ومع الخديو احيانا أخرى .

وكان يقف على مقربة من هذه العناصر الرئيسية جاليات شرقية تقوم بالخدمات الصغيرة للاحتلال كأعمال الترجمة والبريد والسكك الحديدية والصحة والشئون المالية أما الشعب المصرى فكان يكافح وسط هذه الغابة المليئة بالذئاب باحثا عن طريقة الى السلطة(٥٨) .

---

(٥٧) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص ٢٦

(٥٨) فتحى رضوان ، نظرات فى اصلاح الأداة الحكومية ، ص ٢١ — ٢٢

ونستطيع القول بأن علاقة الخديو بالاحتلال فى الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩١٤ اجتازت أربع مراحل اختلفت كل مرحلة فيها عن الأخرى وهى :

مرحلة الاستسلام من بدء الاحتلال الى سنة ١٨٩٢ والثانية هى فترة الشقاق الأول من بداية عهد عباس حلمى الى عام ١٩٠٧ . والثالثة هى فترة الوفاق من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١١ والمرحلة الأخيرة هى مرحلة الشقاق الثانى من ١٩١١ الى ١٩١٤

اتسمت المرحلة الأولى بالاستسلام التام لسياسة الاحتلال . وكان توفيق على رأس الحكومة ، وأيا كانت السلطة التى يمارسها بفضل مركزها الا انها قد تزعزعت بفعل ثورة عرابى ونتيجة للاحتلال الذى أعقبها(٥٩) .

صحيح ان الخديو استمر من الناحية الاسمية على قمة السلطة التنفيذية يمارسها بطريق مباشر — كما كان من قبل — يعاونه فى ذلك النظار الذين استمر من حقه تعيينهم وعزلهم ، الا انه أصبح لزاما عليه ان يستشير قنصل بريطانيا العام فى كل تصرفاته .

والواقع ان الاحتلال الانجليزى لمصر لم يكن يريد اثارة أية مشاكل تثير الرأى العام فى مصر مما قد يعرضه الى احداث فتن أو قلاقل ، فهو لم يكن يريد الظهور بمظهر السيادة المباشرة او الاستئثار بالحكم فى صورة علنية وانما كانت خطته حكم مصر بطريق غير مباشر . وبذلك تركت سلطات الاحتلال الخديو يمارس سلطاته فى حكم مصر بعد ان عقدت العزم على اتباع وسائل أخرى تمكنها من السيطرة على جهاز الحكم فى مصر .

والحقيقة اننا نستطيع أن ندرك منذ بدء الاحتلال ابعاد السياسة البريطانية فى السيطرة على جهاز الحكم والادارة فى مصر اذا رجعنا الى الاطار العام الذى حددته السياسة البريطانية بشأن سلطة الخديو ونظاره والذى بدا واضحا منذ البداية فى برقية جرانفل وزير الخارجية البريطانية الى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ حيث ذكر جرانفل فى برقيته هذه ما يلى : « انه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر لصيانة النظام

---

(٥٩) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Op. cit., P. 68.

العام فان حكومة صاحبة الجلالة تنوى سحبها عنـدما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخـديو ، والى أن يحين ذلك فان مركز حكومة صاحبة الجلالة بازاء سموه يقضى عليها ببذل نصائح لتتأكد من ان النظام الذى سـيوجد يكون مرضـيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم »(٦٠) . وظلت الحكومة البريطانية تؤكد للدول العظمى باستمرار حرصها على اتباع هذه السياسة(٦١) .

ولا نبالغ اذا قلنا ان السياسة البريطانية فيما يتعلق بادارة مصر قد انكشفت ببرقية جرانفل الثانية التى ارسلها الى السير افلن بيرنج قنصل بريطانيا العام فى مصر بعد عام من البرقية الأولى وبالتحديد فى ٤ يناير ١٨٨٤

وهذه البرقية الأخيرة كانت قد ارسلتها وزارة الخارجية البريطانيـة الى قنصلها العام فى مصر عندما رفض شريف رئيس النظار اخلاء السودان بناء على طلب الحكومة البريطانية . وقد جاء فى هذه البرقية ما نصه : « انه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، ان تتاكد حكومة صاحبة الجلالة انه من الضرورى اتباع النصائح التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى ان يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة صاحبة الجلالة الواثقة من انه اذا اقتضت الحال استبدال احد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصـب الوزارة ، او شـغلوا مناصب اقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصـدرها اليهم الخـديو بناء على نصـائح حكومة صـاحبة

---

(٦٠) ELgypt No. 2, 1883, PP. 34—35.

(٦٠) انظر :

Document Diplomatique Affaires D'egypte 1884—1893, No. 444, Dufferin à Develle Paris, 23—I—1893. P. 530.

الجلالة »(٦٢) .

التزم الخديو توفيق بهذه النصائح ولم يحد عنها وصرح بأنه ملتزم بها وانه كان عليه أن يسلك طريقا من ثلاثة ، اما التظاهر باتباع النصيحة ومحاربتها فى الباطن او تنفيذها دون مناقشة ، او مناقشة النصيحة فان قبلت وجهة نظره نفذها وان لم تقبل فعليه الامتثال للنصيحة وانه عندما اختار الطريق الأخير اعتبر هذا ضعفا منه رغم أنه لا يملك وسائل معارضة النصائح التى تقدم له(٦٢) . واعلن أنه لا شك اطلاقا فى اخلاص الانجليز له ومن ثم سيستمر صديقا وفيا لهم الى الأبد(٦٤) .

لقد أجاد ملنر وصف هذه الفترة عندما ذكر أن مسئولية ادارة شئون مصر قد انتقلت فى الفترة من نوفمبر ١٨٨٢ الى مايو ١٨٨٣ من سلطة القنصل البريطانى العام السير ادورد مالت الى سلطة دفرن . أما الفترة من نوفمبر ١٨٨٥ الى ديسمبر ١٨٨٧ فكان يتقاسم فيها النفوذ كل من السير افلن بيرنج والسير هنرى دراموند وولف Henry Drummond Wolff وان بيرنج ظل ينفرد بالسلطة حتى رحيله من مصر عام ١٩٠٧ مستعينا بالموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية وباتباع سياسة النصائح الالزامية(٦٥) .

واتباعا لسياسة النصائح الالزامية هذه تشكلت فى عهد الاستسلام اى منذ بدء الاحتلال فى سنة ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ أربع نظارات لم يكن الخديو توفيق حرا فى اختيار رؤسائها وكانت أولى هذه النظارات نظارة محمد شريف التى تشكلت فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢(٦٦) .

---

(٦٢) برقية جرانفل الى بيرنج فى ٤ يناير ١٨٨٤ مذكورة فى مصادر كثيرة منها جمهورية مصر — رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٤ وايضا
Documents Diplomatique No. 388, P. 492.

(٦٣) The Egyptian Gazette 16—1—1884.
(من تصريح للخديو توفيق) .

(٦٤) Ibid.

(٦٥) Milner; England in Egypt. PP. 30—31.

(٦٦) شكلت من محمد شريف للرئاسة والخارجية — مصطفى رياض

ويبدو من هذا التشكيل ان معظم النظار كانوا صنائع للخديو وموضع ثقة الحكومة البريطانية . وكان شريف رئيس هـذه النظارة من المرتاحين للتعامل مع الاحتلال كما سبق ان ذكرنا — فقد أعلن لمالت سروره لمجيء بريطانيا فى الوقت المناسب وأبدى اعجابه الشديد بها وصرح « انه لولا هذه المساعدة التى جاءت فى وقتها من جانب بريطانيا لفقدت البلاد حضارة الأجيال »(٦٧) . كما كان يعتقد انه « لا يستطيع احد ان يأخذ على عاتقه مسئولية تشكيل نظارة ما لم يكن مزودا بالسلطة الكاملة وما لم يعضد بشىء يستطيع الاستناد اليه »(٦٨) .

وكان مالت قنصل بريطانيا العام فى مصر قد نصح الخديو باسناد الرئاسة الى شريف وقبل شريف ذلك العرض لكنه رجا القنصل العام بالمحافظة على سريته حتى يجد الوقت المناسب لاختيار زملائه(٦٩) . ولكن مالت حث شريف على ضرورة اشراك نظار مشهورين أمثال نوبار ورياض وكان هدف مالت مؤازرة الخديو اثناء الفترة الأولى من الاحتلال باحاطته بأبرز المصريين مكانة . وعملا بنصيحة مالت أبرق شريف الى رياض فى جنيف يستدعيه ليتولى نظارة الداخلية ويناقشه فى اختيار أعضاء النظارة(٧٠) . وبذلك نجح مالت فى ان يفرض على شريف أقل الرجلين مثارا للاعتراض فى حين ان دى فورج De Vorges القنصل الفرنسى العام اعتبر تسليم شريف باشتراك رياض معه فى الحكم دليلا على ضعف شريف الشديد(٧١) .

للداخلية — احمد خيرى للمعارف العمومية — على حيدر للمالية — عمر لطفى للجهادية والبحرية — على مبارك للأشغال العمومية — حسين فخرى للحقانية محمد زكى للأوقاف — الوقائع المصرية ٢١ سبتمبر ١٨٨٢

(٦٧) Malet, to Granville 16—8—1882. (Malet, Egypt 1879—1883 P. 442.

(٦٨) حديث شريف الى مالورتى انظر :
Malortie, Egypt : Native rulers and Foreign interference. P. 306.

(٦٩) Egypt No. 17. Doc. No. 654, Malet to Granville 12 - 8 - 1882

(٧٠) Egypt No. 18, Doc. No. 9, Malet to Granville 19-8-1882.

(٧١) احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٨٣

وعندما اصر الخديو توفيق على رئاسته لمجلس النظـــار تفاديا لتلك الأزمة ضغط مالت على شريف ليترك للخديو رئاسة المجلس(٧٢) .

وكانت معايير الانتقاء البريطانى للنظار خلال تلك الفترة اما العـــداء للثورة العرابية او الولاء للخديو او كلاهما(٧٣) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن معظم العناصر التى تألفت منها النظارات فى ذلك الوقت وحتى تعيين سعد زغلول للمعارف ســـنة ١٩٠٦ كانت من العنصر القديم اعنى العنصر التركى وكانت حجة سلطات الاحتلال فى هـــذا الاختيار انها ترتاح للتعامل مع العنصر التركى بسبب خبرته القديمة فى شئون الحكم والادارة وانه لن يسبب للاحتلال اية مشاكل بعكس العنصر المصرى لعدم خبرته فى شئون الحكم وكذلك لمـــا قد ينجم عنه من اثارة المشاكل وكانت لا تزال عالقة فى اذهان الاحتلال احداث الثورة العرابية التى قام بها العنصر المصرى . وكانت وجهة نظر كرومر انه يجهل نوعية هذه العناصر الوطنية وفى رأيه أن تعيين العناصر المصرية يعد امرا خطيرا ويشبه « تعيين أحـــد زعماء الهنود الحمر المتوحشين حاكما عاما على كندا »(٧٤) .

اما عن ظروف استعفاء نظارة شريف فيتمثل فى اختلاف وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى شأن احداث السودان حيث ســـيطر المهدى على الاراضى السودانية جنوبى الخرطوم الأمر الذى حـــدا بالحكومة البريطانية أن تبرق الى قنصلها العام اللورد بيرنج بتاريخ ٣٠ نوفمبر بأن يقوم باسداء النصح لحكومة الخديو بالتخلى عن السودان فى حدودا معينة(٧٥) .

وكانت الحدود المعينة فى نظر الحكومة البريطانية أن تتخلى مصر عن البلاد الواقعة الى الجنوب من وادى حلفا . ويبدو ان شريف لم يكن يمانع فى التخلى عن مديرية دارفور ولكنه تمسك بكردفان عنـــدما اشار عليه بيرنج

---

(٧٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٣

(٧٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ١١٣

(٧٤) Afaf, Op. Cit., PP. 60—61.

(٧٥) رسالة جرانفل الى بيرنج فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ فى : محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٣٠٠

بتركها(٧٦) . وكان يأمل فى امكان القضـــاء على ثورة المهـــدى عن طريق الاستعانة بقوات انجليزية او هندية لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانيـــة « لا تود بالطبع أن ترى قوات تركية تتدخل فى السودان »(٧٧) .

وعلى أية حال فقد انتهت الأزمة بذلك الانذار (أو النصيحة) التى وجهتها الحكومة البريطانية الى الخديو فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وترتب عليها استقالة نظارة شريف التى رفعها الى الخديو فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ وقـــد ضمنها رأيه فى مسألة اخلاء السودان واعتبار ذلك انتهاكا للفرمانات على اعتبار أن « تلك المديريات التابعة للباب العالى قـــد وضعها امانة فى ايدينا لنديرها ، فاذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضـــة كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الدكريتو الخديوية الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يشترط أن يحكم الخديو بواســـطة وزرائه وبالاشتراك معهم . لذلك نقـــدم استقالتنا لأنه قـــد حيل بيننا وبين اداء مهمتنا وفقـــ للدستور »(٧٨) .

غير ان اهمية الانذار تكمن فى الانطباع الذى ترك اثره على الخـــديو توفيق طوال بقائه على عرش الخديوية ألا وهو تسليمه لكل ما يطلبه الاحتلال ويعنينا فى هذا المجال قبوله استقالة النظارة الشريفية هذا من ناحية ، ومن اخرى ابلاغه القنصل البريطانى العام بروح ودية بقراره اخلاء السودان كما عبر عن ثقته التامة فى أن اى نصيحة تتقدم بهـــا الحكومة البريطانيـــة انما تستهدف مصلحة البلاد(٧٩) .

اثناء المبـــاحثات التى كانت تدور بين شريف وكرومر بشـــأن اخلاء السودان أبلغ كرومر حكومته بأنه لا يثق فى امكان العثور على نظار مصريين اكفاء يرغبون فى تنفيذ سياسة اخلاء السودان ومن ثم فاذا ارغمت الحكومة المصرية على قبول سياسة التخلى عن الســـودان فانه يجب على الحكومة

---

(٧٧) Cromer, Op. Cit., Vol. I.P. 208:

(٧٨) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ، ص ٤

(٧٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ص ١١٧

البريطانية أن تكون على استعداد لمواجهة الطوارىء المحتملة وهى تعيين وزراء انجليز بصفة مؤقتة(٨٠) .

على أنه وان كانت الحكومة البريطانية لم ترغب فى تعيين وزراء انجليز فى مصر الا أن بيرنج قد هدد بتولية ادارة البلاد الأمر الذى ازعج الخديو مما جعله على حد قول كرومر « يقرر التسليم » ويقبل استقالة شريف ويسرع بتكليف نوبار بتشكيل نظارة جديدة(٨١) .

على أن أهم ما يعنينا من تلك النظارة التى شكلت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤(٨٢) والتى استمرت حتى ٩ يونية ١٨٨٨ أنها شكلت على اساس القبول بسياسة اخلاء السودان وان عهدها اتسم بالصراع بين الوجود البريطانى الراغب فى تأكيد الحقائق التى فرضها فى اقالة النظارة الشريفية وبين النظارة النوبارية الساعية الى منع سريان النفوذ البريطانى الى مختلف المراكز الحساسة فى كيان الحكومة .

ويمكننا أن نقسم هذا الصراع الى مرحلتين ، الأولى مرحلة الهجوم من جانب نوبار على التوغل البريطانى والأخرى مرحلة الهجوم المضاد من جانب سلطات الاحتلال التى تمكنت أخيرا من رد الهجوم بل واسقاط النظارة النوبارية نفسها .

أما بالنسبة لمرحلة الهجوم فقد تمثلت أسلحة نوبار خلالها فى زعزعة الوجود الاحتلالى فى مصر على أثر بدء مفاوضات مختار — درمند وولف (١٨٨٥ — ١٨٨٧) وهى مفاوضات بريطانية كانت تستهدف تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر . هذا بالاضافة الى أن نوبار كان الرجل

---

(٨٠) Cromer, Op. Cit., Vol. I. PP. 372—373:

(٨١) Cromer, Op. Cit., Vol. I. P. 383:

(٨٢) تولى نوبار الرئاسة والخارجية والحقانية — ثابت للداخلية — مصطفى فهمى للمالية — عبد القادر حلمى للحربية والبحرية — عبد الرحمن رشدى للأشغال العمومية — محمود الفلكى للمعارف العمومية . أنظر : فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٢٨

الأوحد من الساسة القدامى الذين قبلوا التعاون مع الانجليز وقد كانت هذه ورقة رابحة بالنسبة لنوبار يستطيع أن يلعب بها فى الوقت المناسب .

وكان ميدان الهجوم الذى حدده نوبار صراعه مع كليفورد لويد وكيل نظارة الداخلية وتمثلت نقطة الصدام بينهما فى علاقة مديرى المديريات بقوات البوليس فى مديرياتهم اذ قرر لويد أن تتبع قوة بوليس الأقاليم رئيسا حاصا بها فى كل مديرية وان يكونوا تابعين جميعا لمفتش عموم البوليس فى نظارة الداخلية بينما اعترض نوبار على سياسة لويد هذه على اعتبار أنها تضعف من سلطة مديرى المديريات كما اعترض اصلا على مهمة لويد كوكيل لنظارة الداخلية بسبب ارتباط النظارة بحياة البلاد الخاصة والتدخل البريطانى فى شئونها يحدث ارتباكات عديدة فى حياة البلاد .

انتصر نوبار فى جولتـــه الأولى مع الوجود البريطانى فى التخلص من لويد . وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال أرادت تعويض تلك الخسارة التى اصـــابت النفوذ البريطانى عن طريق محـــاولة تعيين مفتشين انجليزيين عموميين ، ولكن اخفقت المحاولة أمام اصرار نوبار وكانت هذه بمثابة لطمة قوية للنفوذ البريطانى احتاج الى فترة طويلة لتعويضها(٨٢) .

وعلى الرغم مما هو معروف عن نوبار من تعاطفه مع الاحتلال واعتقاده بضرورة استمرار الوجود العسكرى البريطانى ، الا انه كان يتشكك فى قيمة استخدام الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية . صحيح انه كان يصرح دائما انه فى صف الاحتلال لكنه لا يقصد الاحتلال (الادارى) وفى اعتقاده أن الوجود البريطانى قدم كثيرا من النصائح وقدرا قليلا من المعونة فى حين أن المطلوب هو المزيد من المعونة لا النصائح .

واتسمت مظاهر رفض نوبار لسياسة النصائح هذه فى عدة أمور منها رغبته فى الحد من سلطات مفتشى الرى الانجليز على اعتبار أن هؤلاء فى رأيه يتصرفون كما لو كانوا فوق القانون فى حين دافع سكوت مونكريف وكيـــل نظارة الأشغال العمومية عن تصرفاتهم بأنه لكى يكون لقراراتهم فعاليـــة فى

---

(٨٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١١٩

الأمور العاجلة لابد من منحهم حق التصرف بشأنها .

كذلك ضاق نوبار ذرعا بسياسة الانجليز التى اولت الشئون المالية اهتماما خاصا على ما عـداها من مرافق الادارة وبمقتضى التنظيم الجـديد للخزينة المصرية الذى وضعه المحتلون صار ادجار فنسنت مستشارا لنظارة المـالية وقام بتشكيل اللجنة المـالية(٨٤) التى هيمنت على الشئون المالية فى مصر وكانت قراراتهـا تجب اى قـرار بمـا فى ذلك قـرارات مجلس النظار(٨٥) .

كل هذه الأمور عجلت بالاصطدام المكشـوف بين الطرفين خلال عام ١٨٨٧ مما دفع نوبار الى شكوى المستشار المـالى والقنصـل البريطانى العام لدى حكومتهما ولكن دون جدوى ، الأمر الذى هيأ الظروف خلال عامى ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ لشن هجوم مضاد عليه . وقد زاد من حدة الصدام الاخفاق الذى أصاب مشروع اتفاق وولف ـ مختار وما نجم عن ذلك من عدم تحديد اجل للاحتلال البريطانى وكذلك فشل نوبار فى ميدان المحاكم الأهلية والسخط عليه لمئة المحاكم بقضاة مسيحيين .

وكانت الجولة هذه المرة بشأن منصب رئيس البوليس ذلك أن نوبار انتهز وفاة فالنتين بيكر رئيس البوليس فى أوائل ١٨٨٨ وحاول اعادة تنظيم قوات البوليس للتخلص من الضباط الانجليز باعادة تبعية قوات البوليس الى مديرى المديريات والغاء مركزها الرئيسى فى القاهرة .

غير أن بيرنج انتهز هذه الفرصة للتخلص من نوبار غير المتعاون فى حين قبل الآخر ذلك التحدى وحاول انزال ضربة أخرى بالسياسة الادارية للاحتلال البريطانى سيما أن الخديو السابق اسماعيل كان يزور الاستانة فى ذلك الوقت ولمـا لم تكن علاقة توفيق بالسلطان العثمانى على ما يرام فخشى

---

(٨٤) كانت مشكلة من ناظر المـالية رئيسـا وعضـوية المستشار المـالى ووكيـل نظـارة المـالية (بلوم باشـا النمساوى) ومدير عموم الحسابات المصرية (فتزجرالد ـ انجليزى) ومراقب الحسابات (مازوك ـ فرنسى) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٣ يناير سنة ١٩١٠

(٨٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٢٠

أن يكون ظهور والده فى الاستانة ايذانا بخلعه ومن ثم اعتقد انه باستطاعته الاعتماد على نوبار فى مثل هذا الموقف وقد شجع الأخير تأييد الخديو له للمضى فى معركته ضد القنصل البريطانى العام وأرسل زوج ابنته « تجران » وكيل الخارجية الى لندن ليشكو قنصلها العام ولكن الخارجية البريطانية بعد أن أدركت ضعف مركز نوبار فى مصر أيدت قنصلها العام وحذرت الخديو من انه اذا كان يرغب فى تلقى العون من بريطانيا فى الشئون الخارجية فيجب عليه الامتثال الى نصائح بيرنج فى الشئون الداخلية .

وعن طريق تهديد بيرنج لتوفيق بأن اسماعيل على استعداد للعودة الى عرشه كان من الطبيعى أن يفضل توفيق التأييد البريطانى على تأييد نوبار . وهكذا احرز بيرنج النصر على نوبار فى هذه الجولة مؤكدا تدعيم الوجود السياسى للاحتلال فى البلاد . ولم يفق نوبار من هزيمته على الاطلاق ، ذلك ان الخديو عملا بالنصيحة البريطانية تدارك الموقف وأخذ بزمام الأمور فى يديه وتراس مجلس النظار بصفة تكاد تكون مستمرة وأخذ يتدخل فى كل أمر مهما بلغت تفاهته ، فهو لم يغفر لنوبار توريطه فى معركة خاسرة هذا فضلا عن ان بيرنج لم يكن على استعداد لتأييده وانتهى الأمر باقالة الخديو له(٨٦) .

وكانت الظروف قد هيأت لرياض باشا ، بمحاولته التودد لسلطات الاحتلال عندما كان خارج الحكم ، أن يكون بديلا لنوبار وبالفعل وقع اختيار الانجليز عليه فى ٩ يونية ١٨٨٨(٨٧) . ورغم ما هو معروف عن رياض من ولائه للانجليز ورغم انهم علقوا كثيرا على تعاونه معهم مما قد

---

(٨٦) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٢٢

(٨٧) شكلت نظارته من رياض للرئاسة والداخلية والمالية — مصطفى فهمى للحربية والبحرية — ذو الفقار للخارجية — محمد زكى للأشغال العمومية — حسين فخرى للحقانية — على مبارك للمعارف العمومية .

انظر : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣٣

يبشر بالبقاء الطويل للنظارة فى الحكم ، الا أن الرجل عارض استمرار التدخل الانجليزى فى الادارة المصرية .

وكان ميدان الخلاف بينه وبين سلطات الاحتلال ساحة القضاء ورغبة بيرنج فى التوسع فى الجهاز القضائى ودعمه ببعض القضاة الأوربيين وقد تحقق ذلك بالفعل . وبناء على اقتراح بيرنج تم تعيين جون سكوت فى سنة ١٨٩٠ — وهو أحد القضاة الذين عملوا فى المحاكم الهندية — لاعادة النظر فى الجهاز القضائى المصرى برمته وتقرير ما يراه من مشروعات الاصلاح القضائى . وعندما عرض المشروع احتج عليه ناظر الحقانية وايده رياض فى ذلك .

غير انه كما هو معتاد جاءت التعليمات من لندن الى بيرنج بضرورة التمسك بمشروع سكوت وكذلك ضرورة تعيينه مستشارا لنظارة الحقانية ليتمكن من تنفيذ مشروعه .

وقد خاب امل رياض عندما تصور انه قادر على اشراك الخديو فى هذا الصراع ذلك ان توفيق ما لبث أن انسحب على الفور عندما أدرك حجم الخلاف بينه وبين الانجليز وكانت النتيجة تعيين سكوت مستشارا لنظارة الحقانية رغم أنف رياض وغاية ما فعله رياض هو اشتراكه مع ناظر الحقانية فى احراج مركز المستشار بالقول بأن الأخير لا يملك صلاحيات ادارية(٨٨) كما قام بتعيين كتشنر رئيسا للبوليس بهدف أن يصطدم الرجلان فى العمل . ولكن الأمور لم تأت كما تصور رياض اذ بادر كتشنر باصدار أوامره الى رؤساء الأقلام فى الداخلية بأن يعرضوا عليه جميع المكاتبات أولا ثم يقرر هو ما يجب عرضه على رياض وما لا يجب . كما أن كتشنر وضع تقريرا بالاشتراك مع سكوت ورفعاه الى الخديو مباشرة دون ان يعرض على رئيس النظار الأمر الذى ساء رياض وعده ماسا بكرامته وكرامة البلاد مما دفعه الى تقديم استقالته فى ١٢ مايو ١٨٩١(٨٩) .

---

(٨٨) يونان لبيب ، المصدر السابق ص ١٢٤ ، ١٢٦

(٨٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق الجزء الأول ، ص ٥١٥ — ٥١٦

وقبل أن ننهى الحديث عن عهد الاستسلام — أو عهد توفيق — نشير الى أن آخر نظارات ذلك العهد هى نظارة مصطفى فهمى التى تشكلت فى ١٤ مايو ١٨٩١(٩٠) والتى كانت صورة صادقة لهذا العهد تجلت فى شخصية رئيسها الذى يعد اول رؤساء النظار المنحازين كلية الى الانجليز والمرتاحين للتعامل معهم ويعلق ملنر على ذلك بالقول بأنه لم يبلغ التعاون بين الانجليز والمصريين حدا مثلما بلغ فى عهد مصطفى فهمى(٩١) .

وظل توفيق طوال عهد الاستسلام تخونه شجاعته عن الاقدام على أى عمل ضد الاحتلال وعلى الأخص عند اتخاذ القرارات وان كان ابنه الخديو عباس حلمى يرى « ان فى المقاومة أحيانا من البسالة ما يفوق القيام بحركة طائشة عقيمة » ويستمر فى الدفاع عنه فيقول أن توفيق « قبل الأمر الواقع وما كان يسعه أن يفعل غير ذلك ... لقد وجد ابى نفسه طيلة الزمن الذى حكم فيه محصورا فى حلقة جائرة ، ظالمة ولا مبرر لظلمها ، حلقة من الأحقاد والعنف والريب . وكانت يداه مغلولتين منذ حصار عرابى الذى كان الاحتلال قد ضاعف من خطورة نتائجه ، وقد وجد نفسه تتقاذفه الأحداث فى اعماله كحاكم . وكان الباب العالى واللورد كرومر والمراقبون الأجانب فى الدين العام وعدم اكتراث الشعب وترك السودان وعدم مبالاة السياسيين وسائر العقبات العديدة الانواع التى لم يتمكن قط من التخلص منها ، كل اولئك كانوا يعترضون كل فكرة وكل قرار كان يسعه أن يتخذه فى اية ظروف مغايرة »(٩٢) .

ننتقل الآن الى دراسة المرحلة الثانية من مراحل العلاقات بين

---

(٩٠) شكلت من مصطفى فهمى للرئاسة والداخلية — عبد الرحمن رشدى للمالية — محمد زكى للأشغال العمومية والمعارف — حسين فخرى للحقانية — يوسف شهدى للحربية والبحرية — تجران للخارجية . انظر : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣٨

(٩١) Milner; Op. Cit., P. 132.

(٩٢) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى العدد ٩٧٩٦ فى ابريل ١٩٥١

الخديو والاحتلال الا وهى مرحلة الشقاق الأول من بداية عهد الخديو عباس حلمى فى يناير ١٨٩٢ الى ١٩٠٧

عندما تولى عباس العرش دفعته حماسة الشباب الى الاهتمام بكل ما يجرى حوله وأخذ عليه كرومر تعرضه « للمسائل الشخصية التافهة » فى حين يجب عليه الاهتمام « بالمسائل الرئيسية » كما كان يأخذ عليه عدم اعتماده على النظار فى ادارة الحكم بعكس ما كان يفعل والده من قبل واصدار الأوامر راسا من المعية الى المديريات فيما يتعلق بالفيضان وغيره وانتقاداته للموظفين الانجليز فى الادارة المصرية وكرهه لأرتين باشا وللضباط الانجليز والوطنيين وغير ذلك من أمور انتقدها كرومر(٩٣) على عباس ونصحه الأول « بالاعتماد على نظاره والا يعمل الا بواسطتهم »(٩٤).

والواقع أن الانجليز منذ تولى عباس العرش تعللوا أن الوجود الانجليزى ضرورى لتثبيت مركز الخديوية ، وان كرومر يجب أن يبقى فى مصر لخبرته بشئونها ، وان على الخديو الامتثال لنصائح المستشارين الانجليز .

ويذكر احمد شفيق أن صحيفة التايمز اللندنية اشارت تلميحا الى ضرورة تعيين مستشار انجليزى للسراى ليسترشد الخديو بآرائه ولكن الخديو رفض ذلك العرض(٩٥) .

وبالرغم من أن عباس أصدر الى مصطفى فهمى رئيس النظار ارادة سنية فى ١٧ يناير بتثبيت نظارته الا ان الخديو يبدو انه لم يكن ميالا للتعامل معه وانما ابقاه فى النظارة مراعاة « لاسم والده ليس الا » . ويدلل محمد فريد على ذلك بالخطاب الذى بعثه عباس الى مصطفى فهمى فى ١٨ يناير

---

(٩٣) منح السير أفلن بيرنج لقب لورد فى ٢٤ مايو سنة ١٨٩٢ وسمى لورد كرومر منذ ذلك التاريخ — أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الأول ص ٥٢

(٩٤) حديث كرومر مع رولييه سكرتير عام الديوان الخديو فى عام ١٨٩٢ فى أحمد شفيق ، نفس المصدر ص ٥٢ — ٥٥

(٩٥) نفس المصدر ، ص ١٥

١٨٩٢ والذى جاء فيـــه « واعتمادا على الثقـــة التى كانت للطيب الذكر المغفور له والدنا بكم لا يســـعنا التخلى عن النظـــار الذين اختارهم لذاته الكريمة ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم كل منكم فى النظارة التى عهدت اليه(٩٦) .

وعلى ذلك فقد بدأ الصراع بين الخـــديو والاحتلال ممثلا فى كرومر القنصل البريطانى العام عنـــدما أراد الخـــديو اقالة النظـــارة النهمية لاستسلامها للسياسة الانجليزية ولكون رئيسها اداة طيعه فى أيدى القنصل البريطانى العام(٩٧) .

ويسجل عباس حلمى فى مذكراته أول صدام بينه وبين كل من مصطفى فهمى وكرومر أنه كان يتعلق بمرسوم بتخفيض مدة الخدمة العسكرية من ستة أعوام الى خمسة وكان قد أقره مجلس النظار وعنـــدما عرض على الخديو نحاه جانبا ليدلى برأيه فيه فى اجتماع مجلس النظار وكانت وجهة نظر الخديو أنه من المستحسن تخفيض المدة الى أقل من خمس سنوات حتى لا ترتبك أعمال الزراعة . فما كان من كحيل رئيس كتاب مجلس النظـــار الا أن هرع الى رئيس المجلس « الذى لم يكن يرى أبعد من طرف أنفه » وأن هذا الأخير هرع بدوره الى كرومر « مستشاره المـــالوف فى كل أمر » وعنـــدئذ وجه كرومر الى الخـــديو لوما عنيفا وصرح بأنه تجاوز حقوقه وارتكب « عملا مخالفا للدستور »(٩٨) .

ويضيف عباس قائلا « ومنـــذ تلك الســـاعة حزمت أمرى على ان استبدل بمجلس الوزراء القديم الذى ورثته رجالا من المتعلمين الذين تلقوا تربيتهم طبقا للمبادىء الحديثـــة ، وليكون لهم من شـــبابهم ما يتيح لهم النهوض بالعبء »(٩٩) .

---

(٩٦) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٢ ، ص ٧

(٩٧) Lutfi Al-Sayyied, Afaf, Op. Cit., P. 78.

(٩٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العـــدد ٤٨٠٠ فى ٨ أبريل ١٩٥١

(٩٩) نفس المصدر ، نفس العدد .

انتهز الخديو فرصة مرض مصطفى فهمى للتخلص منه بعد أن تباحث فى ذلك الأمر مع رجال ديوانه ومنهم محمود شكرى رئيس الديوان التركى ودومرتينو رئيس الديوان الأفرنجى ومسيو روليه السكرتير العام للديوان الخديو وأحمد مظلوم السر تشريفاتى كما ناقش الأمر مع نظاره الذين يرتاح للتعامل معهم أمثال حسين فخرى ناظر الحقانية وتجران ناظر الخارجية فأشاروا عليه بتغيير النظارة الفهمية وترشيح تجران رئيسا للنظارة وعندما أبلغ كرومر بذلك لم يقره لأن تجران مسيحى ويجب أن يكون رئيس النظار مسلما . وفهم الخديو من ذلك أنه بامكانه اختيار رئيس نظاره من المسلمين دون استشارة القنصل البريطانى العام وأنه « يستطيع أن يستن سنة جديدة غير سنة والده الذى كانت تكتنفه ظروف أخرى فى علاقاته مع الانجليز وخضوعه لهم لأنهم عاونوه فى توطيد عرشه ، أما هو فلم يكن مدينا لهم بشىء وكان جلوسه على عرش أبيه تطبيقا لفرمان الوراثة »(١٠٠) .

غير ان الخديو عندما طلب من مصطفى فهمى الاستعفاء استشار الأخير بالمر المستشار المالى فنصحه بالرفض فما كان من الخديو الا أن أقاله فى ١٥ يناير ١٨٩٣ وكلف حسين فخرى بتشكيل نظارة جديدة(١٠١) . ورغم استمرار زكى وشهدى فى النظارة الجديدة الا أن الخديو ارتأى تغييرهما عندما تسنح الفرصة ، وكذلك أعلن عزمه على « تغيير أحمد شكرى وكيل الداخلية المشهور بضعف عزيمته وموافقته للانكليز وتغيير ارتين باشا وكيل المعارف (الذى كان يعده الوطنيون) أجير الانجليز على خرابها »(١٠٢) .

---

(١٠٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الأول ص ٥٧ــ ٥٨

(١٠١) مذكرات محمد فريد القسم الأول كراس ٣ ص ٦
شكلت النظارة من حسين فخرى للرئاسة والداخلية ــ بطرس غالى للمالية (وكان قبلها وكيلا للحقانية) ــ مظلوم للحقانية (كان يعمل قبلها تشريفاتى أول للخديو) ــ تجران للخارجية ــ محمد زكى للأشغال والمعارف ــ يوسف شهدى للحربية والبحرية ــ انظر مذكرات محمد فريد نفس الكراس ص ٦

(١٠٢) مذكرات محمد فريد ، نفس الكراس ص ٦

غير ان الانجليز — الذين استأثروا بجميع السلطة فى عهد توفيق قد كبر عليهم ذلك الاجراء من عباس واعتقدوا انهم اذا تركوا الخديو الشاب فى طريقه فقد ينتهى ذلك بضياع نفوذهم . وعلى هذا فقد ابرق كرومر الى وزير خارجيته يبلغه بأن نظارة حسين فخرى شكلت دون رايه وجاء كرومر الى السراى واعترض على الخطة التى جرى عليها الخديو فى التغيير فأبلغه الخديو انه يصعب العدول عن قراره ، ووعد الخديو كرومر بناء على طلبه بالا ينشر خبر تشكيل النظارة الجديدة فى الجريدة الرسمية الا بعد الاتصال باللورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية فى هذا الشأن غير أن كرومر أمر الموظفين الانجليز بالا يعترفوا بالنظار الجدد الا بعد أن يسمح لهم بذلك . فكان لذلك الأمر وقع شىء لدى الخديو(١٠٣) .

وفى ١٧ يناير عرض كرومر على الخديو صورة برقية من اللورد روزبرى موجهة اليه جاء فيها : « ان الحكومة الانجليزية تنتظر ان يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظارة ، وانه فى الوقت الحاضر لا تبدو اية ضرورة للتغيير ، لذلك لا تستطيع الحكومة الانجليزية أن توافق على تعيين حسين فخرى باشا » وتضيف البرقية القول بأنه يجب على كرومر ان يحذر الخديو بأنه اذا كان يرفض اخذ رأيه فان العاقبة تكون وخيمة عليه وانه يجب على اللورد أن يراجع الحكومة البريطانية لتلقى تعليماتها(١٠٤) .

وفى خلال تلك الأزمة هددت صحيفة التايمز اللندنية بأنه اذا لم يتراجع الخديو فى الوقت المناسب فان الانجليز سوف يضعون أيديهم على المرافق والمصالح الحكومية التى لازالت تتمتع بنوع من الاستقلال . كما وصل الأمر الى التفكير فى احتلال القوات البريطانية لنظارات الداخلية

---

(١٠٣) أحمد شفيق . نفس المصدر والجزء والقسم ص ٥٩ =
= يذكر محمد فريد أن بالمر مستشار المالية قابل بطرس باشا وهنأه قائلا ما مؤداه انى لا أعتبرك ناظرا حتى تقر حكومة انكلترا على ذلك وكذلك فعل سكوت بالحقانية مع مظلوم باشا . أنظر مذكرات محمد فريد القسم الأول . كراس ٣ ، ص ٦

(١٠٤) Documents Diplomatique. No. 436, Reverseaux a Develloo 17 - 1 - 1893. p.522.

والمـــالية والحقانية لمنع النظار الجدد من ممارسة أعمالهم(١٠٥) .

انتهت أزمة يناير بتكليف رياض بتشكيل النظارة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ بعد أن تدخل قنصلا أسبانيا وألمـــانيا(١٠٦) ولكن بعـــد أن قـــدم الخديو الى كرومر بلاغا رسميا — وضع كرومر صيغته بنفسه — يعلن فيه الخديو أنه : « يرغب رغبة شديدة فى أن يوجه عنايته لايجـــاد أصـــدق العلاقات الودية مع انجلترا وانه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة الحكومة الانجليزية فى كل المسائل الهامة فى المستقبل »(١٠٧) .

ويعلق عباس حلمى على ذلك بأنه : « الحجة التى أثيرت هى أنى اذا أعطيت نفسى حرية احداث أزمات وزارية طبقـــا لرغبتى ، فانى يسعنى كذلك ان أقسو على الموظفين الذين لم يعودوا حائزين لرضائى ، وبذلك ألقى الارتباك فى الادارة(١٠٨) .

وهكذا نجح كرومر فى التخلص من حسين فخرى « لأن فخرى باشا ممقوت عند انكلترا »(١٠٩) وان كان الخديو فى نفس الوقت قـــد تمكن من التخلص من مصـــطفى فهمى وكذلك من ابراهيم فؤاد ناظر الحقانيـــة وعبد الرحمن رشدى ناظر المـــالية لتعاونهما مع الانجليز(١١٠) .

ولم يلبث أن واجهت نظارة رياض عدة مصاعب منها خلافها مـــع كرومر لاصرار رياض على منع جون سكوت المستشار القضائى وغيره من الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس النظار .

---

(١٠٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ — ١٣٧

(١٠٦) شكلت من رياض للرئاسة والداخلية — محمد زكى للأشغال العمومية والمعارف العمومية — يوسف شهدى للحربية والبحرية — نجران للخارجية — بطرس غالى للمالية — أحمد مظلوم للحقانية — انظر الوقائع المصرية ٢٠ يناير ١٨٩٣

(١٠٧) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٣ ، ص ٧

(١٠٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٢٤ فى ٣ مايو ١٩٥١

(١٠٩) مذكرات محمد فريد ، كراس ٣ ص ٦ (القسم الأول) .

(١١٠) Cromer, Abbas II. P. 21.

كما حدث ما يشبه ان يكون ازمة بين النظار والموظفين الانجليز بسبب الخلاف بين النظارة وبين الموظفين الانجليز فى مسألتين الأولى قلم الرقيق الذى يريد النظار الغاءه بينما يصر الانجليز على بقائه والثانية مسألة تعيين مفتش انجليزى فى مصلحة الصحة ولم تر النظارة ضرورة لتعيينه . وتدخل الخديوى فى هاتين المسألتين وبعد استشارة نظاره ومعيته اتفق على قبول المسألة الأولى واقتنع كرومر بترك الأخرى .

ولكن لم يكد ينتهى هذا النزاع حتى تعرضت النظارة لمشكلة جديدة تتمثل فى الخلاف الذى وقع بين كتشنر سردار الجيش المصرى ومحمد ماهر وكيل نظارة الحربية(١١١) بسبب استئثار السردار بكل النفوذ والسلطة فى الجيش وحرمان ناظر الحربية ووكيلها من ممارسة أية سلطات وقد تدخل رياض والخديو فى هذه المسألة التى حلت بصفة مؤقتة وترتب عليها آثار بعيدة تمثلت فى أزمة الحدود(١١٢) .

وتتلخص هذه الحادثة فى أن الخديو عندما كان فى زيارة لمديرية الحدود سمح لنفسه « بعد عرض عسكرى فى وادى حلفا بابداء بعض الانتقادات على العمليات » التى شاهدها ومظهر القوات المصرية . وكان يرى على حد قوله « أن مركزى كرئيس أعلى للجيش يمنحنى الحق فى ذلك »(١١٣) .

غير أن كتشنر هدد بالاستقالة وانتهز كرومر هذه الفرصة وصمم على ان يمرغ كرامة الخديو فى الوحل فهدد بخلعه اذا لم يصدر بيانا — قبل أن يأتى الى القاهرة — يسحب فيه انتقاداته(١١٤) .

وكان كرومر قد حدد للخديو مهلة معينة لتوقيع ذلك البيان ويروى

---

(١١١) عينه الخديو وكيلا لنظارة الحربية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٣

(١١٢) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الأول ، ص٦١، ٧٩ — ٨٠

(١١٣) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد ٤٨٢٤ فى ٣ مايو ، ١٩٥١

(١١٤) يونان لبيب ، المصدر السابق ج ، ص ١٣٩

عباس تلك الأحداث قائلا « وكان الظهر آخر مهلة منحها ممثل صاحبة الجلالة البريطانية لرياض ... وكانت الساعة قد بدأت تدق الظهر عندما قبلت والموت فى روحى أن أوقع الأمر الذى صيغ فى عبارات مزلة كتبها كرومر بنفسه(١١٥) .

وقد بلغ تهديد الحكومة البريطانية للخديو حدا سافرا الى القول بأنه « اذا رفضت مصر اجابة المطالب الانجليزية اضطررنا الى اتخاذ الوسائل الفعالة لوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال »(١١٦) . وذلك لاعتقادها أن الخديو بعمله هذا اثبت أنه غير أهل لشغل منصب الخديوية(١١٧) .

ورغم اتجاه رياض نحو مصالحة سلطات الاحتلال خاصة بعد زيادة قوات الاحتلال(١١٨) الا أن سقوطه بات أمرا محتما بسبب كراهية الخديو له لأنه لم يؤيده فى ازمة الحدود اذ يقرر الخديو « ولقد تحدد فى رأيى ابتداء من ذلك اليوم القيمة الخلقية للرجل الذى كنت قد دعوته للعمل الى جوارى ، واتخذت بشأنه قرارا باستبدال غيره به فى أول فرصة »(١١٩) .

شهدت فترة الشقاق بخلاف نظارتى رياض وفخرى نظارتين أخريين شكلتا على التوالى برئاسة نوبار ثم مصطفى فهمى .

أما ظروف تشكيل نظارة نوبار فتنحصر فى أن رياض عندما شعر بعدم ارتياح عباس اليه بعد أزمة الحدود على النحو الذى أوضحناه قدم استقالته الى الخديو فقبلها ، غير أن الخديو لم يشأ أن يورط نفسه هذه

---

(١١٥) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى عدد ٤٨٢٤ فى ٣مايو ١٩٥١ .

(١١٦) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الاول ، ص ١٢٥ .

(١١٧) Documents Diplomatiques. No. 388, caddington a Develle 1-4-1893. P. 492.

(١١٨) Cromer, t Abbas II. P. 39.

(١١٩) مذكرات الخديو عباس ، نفس المصدر ، العدد ٤٨٢٦ فى ٥ مايو ١٩٥١ . .

المرة وينفرد بقرار تشكيل نظارة اخرى الا بعد ان استشار القنصل البريطانى العام مسبقا .

وعند ذلك تقدم كرومر باقتراحاته بشأن تشكيل النظارة الجديدة والتى يمكن حصرها فى ثلاثة امور :

أولا : اختار لرئاسة النظارة نوبار الارمنى ذا الميول الانجليزية القوية وكانت حجته فى هذا الاختيار عدم امكان تطويع المسلمين برئيس نظار له ميول اسلامية متشددة .

ثانيا : اشراك مصطفى فهمى وابراهيم فؤاد فى النظارة وهما من أكثر المتعاونين مع سلطات الاحتلال .

ثالثا : ترضية للخديو الجانب الاخر وافق كرومر على اختيار حسين فخرى وهو من الثقاة بالنسبة للخديو (١٢٠) .

ولم يشأ القصر الا ان وافق على جميع مقترحات كرومر وتم تشكيل النظارة فى ١٥ ابريل ١٨٩٤ (١٢١) .

وواضح من تشكيل هذه النظارة انها ضمت بعض عناصر مؤيدة للاحتلال — والبعض الآخر مؤيدة للخديو امثال فخرى ومظلوم وبطرس غالى وانعكس ذلك على انجازاتها حيث كان اهم عمل ناجح لها فى تصور كرومر هو بث روح التعاون بين العنصرين المصرى والانجليزى فى الادارة المصرية وخاصة فى نظارة الداخلية (١٢٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه انه قد زاد تغلغل العنصر الانجليزى فى الادارة على عهد تلك النظارة والذى تمثل بصورة واضحة فى قبول النظارة تعيين مستشار انجليزى لنظارة الداخلية بناء على طلب كرومر وذلك بناء على

---

(١٢٠) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(١٢١) شكلت على النحو التالى نوبار للرئاسة والداخلية — مصطفى فهمى للحربية والبحرية — حسين فخرى للاشغال العمومية والمعارف العمومية بطرس غالى للخارجية احمد مظلوم للمالية — ابراهيم فؤاد للحقانية — الوقائع المصرية ١٥ أبريل ١٨٩٤ .

(١٢٢) Cromer, Abbas II. P. 62.

تقرير رفعه نوبار الى الخديو فى ٣ نوفمبر ١٨٩٤ صدر بموجبه أمر عالى فى اليوم نفسه بتعيين جورست الذى كان يعمل وكيلا لنظارة المالية مستشارا لنظارة الداخلية (١٢٣) .

ويعلق محمد فريد على ظروف تعيين هذا المستشار عندما يسجل احداث يوم ٢٠ اكتوبر ١٨٩٤ بالقول انه منذ « عودة اللورد كرومر من أوربا فى ٤ الجـــارى ولا حديث فى المجتمعـــات والجـــرائد الا ما طلبه من تعيين مستشار انجليزى فى الداخلية فان ذلك يكون بمثابة وضع اليد على البلاد اذ يكون له اليد الطولى فى تعيين المديرين ووكلائهم ومأمورى المراكز بـــل وجميع مستخدمى الادارة على العموم وبالتالى تـــكون الحـــكومة فى جميع اطراف القطر فى يدهم ولقد استمالوا نوبار باشا الارمنى المحترف لمشروعهم وقبلوا بلغو مصلحة البوليس من الداخلية واضافته على المديريات مع أن سلطة المستشار تكون أكثر اضعاف من سلطة مفتش عموم البوليس وقد كثر تكلم الجرائد فى هذه المسألة ونبهت الافكار اليها وكل الاهالى ساخطين على نوبار باشا لقبوله به الا ان الشائع أن الخديو لم يقبله لكن لا مندوحة عن نفاذه مادام الانكليز مصرين على ذلك (١٢٤) .

أما ظروف تشكيل نظارة مصطفى فهمى وهى النظارة الاخيرة فى عهد الشقاق الاول فترجع الى ان الخديو عباس لم يكن مرتاحا لموقف نظارةنوبار من مسألة عودة جده الخديو اسماعيل السابق للاقامة فى مصر ، مما دفع الخديو عباس الى التفكير فى التخلص من نوبار لكن الخديو رأى أن تشدده قد يؤدى الى ازمة كالتى حدثت سنة ١٨٩٣ ومن ثم فقد ترك الامر لفرصة مناسبة . غير أن نوبار وأن كان قد احس بذلك الا انه لم يفكر فى الاستقالة لكونه مؤيدا من الانجليز .

وجاءت الفرصة المواتية للخديو عندما أحس باشـــتداد المرض على نوبار وكوسيلة للتخلص منه فاتح كرومر فى شأن تغييره بمصطفى فهمى ،

---

(١٢٣) أحمد شفيق المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الاول،ص١٧٧

(١٢٤) مذكرات محمد فريد ، القسم الاول كراس ٤ ، ص ٨٧ .

وعنـــد ذلك لم ير الانجليز داعيا للتمسك بنوبار الذى قـــدم استقالته فى ١١ نوفمبـــر ١٨٩٥(١٢٥) . وبذلك شـــكلت نظارة مصطفى فهمى فى اليوم التالى(١٢٦) .

ونستطيع أن نفسر طول عمر هذه النظارة حيث استمرت ١٣ سنة (١٨٩٥ ــ ١٩٠٨) بنوعية العناصر التى تألفت منها فكما هو واضح ضمت ثلاثة اعضاء موالين تماما للخديو منهم اثنـــان من رجال معيته وهما مظلوم وعباس وثالثهم من أكبر الثقاة بالنسبة للخديو وهو فخرى . كذلك ضمت عضوين من الممالئين للاحتلال وهما مصطفى فهمى وابراهيم فؤاد أما العضو السادس فى النظارة وهو بطرس غالى فكان محل ثقة الخـــديو والاحتلال معا . ودليلنا على ذلك انه سيصبح أول رئيس نظارة فى عهد الوئاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية كما سنرى .

وفى عهد هـــذه النظارة كان أهم الأحـــداث اتفاقيـــة الحكم الثنائى للسودان فى يناير ١٨٩٩ . وبمقتضاها أصـــبح البريطانيون يمثلون دور الشريك الأرجح كذلك كان الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ولا شك أن هذين الحـــدثين كان لهما اثر كبير فى زيادة استقرار الوجود البريطانى عن ذى قبل وما تبعه من ازدياد السيطرة البريطانية على مختلف مرافق الادارة(١٢٧) . فقد كان النظار على حد قول الخديو نفسه لمحمـــد فريد « يحضرون اليه متفقين ومعهم جـــدول أعمـــال بنحو مائة مسألة ، ويقرأونه عليه مجرد قراءة وتكون الأوامر العالية جاهزة فيوقع عليهـــا فى الحال »(١٢٨) .

---

(١٢٥) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الأول ص ٢١٠

(١٢٦) شكلت من مصطفى فهمى للرئاسة والداخليـــة ــ حســـين فخرى للأشغال العمومية والمعارف العمومية ــ بطرس غالى للخارجية ــ ابراهيم فؤاد للحقانية ــ محمد عبانى للحربيـــة والبحرية (وكان يعمل تشرفاتى للخديو من قبل) ــ احمد مظلوم للمالية ــ انظر الوقائع المصرية ١٢ نوفمبر ١٨٩٥

(١٢٧) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٥

(١٢٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٧

غير أن تلك الفترة شهدت فى الوقت نفسه تصاعد الحركة الوطنية وبلوغها قمة النجاح فى حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ عن طريق فضح أساليب وحجج الاحتلال التى تتشدق بالاصلاح باثبات اقتران هذا الوجود الاحتلالى بالارهاب .

وأيا كان الأمر فقد تمخض عن هذه التطورات فى مجموعها نتائج هامة انعكس بعضها على النظارة والبعض الآخر على الوجود البريطانى .

اما فيما يتعلق بالنظارة فنلاحظ أن التغيير الوحيد الذى طرأ بشأنها كان فصل نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال العمومية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ وتعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف وان كان هذا التعيين قد قصد به كرومر فى المحل الأول مواجهة المصاعب التى نجمت عن حادثة دنشواى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما هو معروف عن سعد زغلول من كراهيته للخديو . وعلى ذلك كان تعيينه من هذه الزاوية محسوبا للاحتلال لا عليه(١٢٩) . اذ يحدثنا سعد زغلول فى مذكراته « ان الجناب العالى متأثر من جهتى لأنه بلغه عنى قبل تعيينى انى مضاد لأفكاره عامل على معاكسته ، مشايع للمغضوب عليهم معاصب لهم وقد جاء تعيينى خلافا لارادته فهو يريد معاكستى تشفيا وانتقاما »(١٣٠) .

على ان المسألة لم تكن مجرد تعيين ناظر وطنى يرتاح اليه المصريون اذ يبدو ان كرومر فى فترته الأخيرة فى مصر قد تلقى تعليمات من حكومته باجراء عدة تغييرات فى الادارة ترضى المصريين من ذلك مثلا تعيين شيتى Chitty وهو رجل محبوب لدى الوطنيين فى منصب المستشار المالى ، كذلك من ضمن التعليمات التى بلغت اليه العمل على تمصير الادارة نسبيا(١٣١) .

ولعل ما يؤكد ذلك ما يذكره سعد فى مذكراته من أن « اللورد جعل

---

(١٢٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ — ١٤٦

(١٣٠) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٦ ص ٢٦٦

(١٣١) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٤٧

يجمع لديه المستشارين فى كل مبنى ويأخذ رايهم فى كل المسائل الهامة ولم يكن ذلك من عادته قبل هذه السنة ، ثانيا انه كان يأخذ رأى حكومته فى تعيين بعض الموظفين الكبار مثل مدير البوستة ، ثالثا قوله لى فى جلسة عقب استقالته انى لا يمكننى ان أرضى جميع الناس ، رابعا ضعف نفس الانجليز فى ادارتهم عن قبل وتساهلهم فيما كانوا يتشددون فيه من الأمور »(١٣٢) .

واما فيما يختص بالوجود البريطانى فالملاحظ انه مع تصاعد الحركة الوطنية اتضح للاحتلال انه لابد من التقرب الى الخديو لضرب هذه الحركة عن طريق الفصل بين الخديو والحركة الوطنية وهو ما لم يكن فى وسع كرومر ان يفعله لسوء علاقته بعباس(١٣٣) . ومن ثم بحثت الحكومة البريطانية عن سياسى آخر يستطيع القيام بهذا الدور الجديد الذى تطلب تغيير السياسة البريطانية فى مصر فوقع اختيارها على جورست فى عام ١٩٠٧ . وبذلك يبدأ عهد جديد فى العلاقات بين الخديو والاحتلال وهو ما يعرف بعهد الوفاق .

* * *

ننتقل الآن الى المرحلة الثالثة من مراحل العلاقات بين الخديوية والاحتلال وهى مرحلة الوفاق من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١١ . ويرجع تسميتها بهذا الاسم الى ذلك الوفاق الذى تخللها بين كل من الخديو والقنصل البريطانى العام الجديد « جورست » اذ أطلق جورست يد الخديو فى اختيار بعض نظاره ومستشاريه(١٣٤) .

---

(١٣٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٦ ص ٢٤٩ — ٢٥٠

(١٣٣) يونان لبيب ؛ المصدر السابق ، ص ١٤٦

(١٣٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٠ ص ١٦٤٧ — وكان أول مظاهر هذا الوفاق استشارة جورست للخديو فى تعيين خلفا لكوربت المستشار المالى حيث تم الاتفاق على هنرى بول لشغل هذا المنصب . وعلى حد قول أحمد شفيق « وهذا أمر ما كان يصدر فى عهد كرومر ؛ اذ كانت التعيينات كلها تجرى دون اخذ رأى الخديو » . ومن مظاهر الوفاق ايضا توصية جورست للموظفين الانجليز فى الحكومة « بمعاملة اقرانهم

على ان اهم مظهر من مظاهر سياسة الوفاق الجديدة هو ما انعكس أثره على النظارة والتى كانت فيما مضى اهم ميادين الصراع بين السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو والسلطة الفعلية ممثلة فى قنصل بريطانيا العام. ذلك أن مصطفى فهمى رجل الانجليز احس منذ البداية أن مهمته قد اوشكت على الانتهاء بنهاية عهد الشقاق الذى تمثل بين الخـــديو وكرومر(١٣٥) . ويبدو ان جورست قد نصـــح مصطفى فهمى ــ الذى قيـــل عنه أنه يلقى بالدسائس بين الخديو وجورست ــ بأن « يعرض على الخديو كل أمر هام ويأخذ رأيه فيه أولا »(١٣٦) .

ويبدو ان هذه الأمور لم تكن مما يرتاح اليه مصطفى فهمى ، اذ يذكر ســـعد زغلول فى مذكراته ــ وهو من أقرب المقربين لمصطفى فهمى بحكم المصاهرة ــ قبل اعتزال مصطفى فهمى للنظـــارة بعشرة ايام تائلا « ان اتفاق جورست مع الخديو وعودة الثانى الى التداخل فى الأمور بما تقتضى المصلحة الخاصة لا المصلحة العامة ورجوعهم الى الانعام بالرتب والنياشين واختصاصه بها قوما مخصوصين كل ذلك أخاف الرئيس (يقصد مصطفى فهمى رئيس النظار) وأحرج مركزه لأنه كان على الدوام ينصـــح الجناب العـــالى بأن يضع نفســـه فوق الكل وان يترك للحكومة حرية التصرف فى الادارة . وزاد على ذلك ســـعى المقربين فى الاستخفاف بالحكومة وحمل الجرائد والخطباء على امتهانها واحتقارها مما ترتب عليه اضعاف سطوتها فى نفوس العامة وكثرة الأشقياء فيهـــا الى حـــد يشكو الكل الآن منه ومما ساعد هذا الاحتلال تداخل بين المديرين والأهالى بتحريض هؤلاء ضد

المصريين بالحسنى ، وعدم الخروج عن دائرة نفوذهم » وكذلك الوفاق بين جورست والخديو بشأن منح الرتب والنياشين ســـواء عن طريق نظارة الداخلية أو عن طريق الخديو . انظر : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص ١٢٣

= (١٣٥) يذكر ســـعد زغلول فى مذكراته أنه توجه فى ١١ ابريل ١٩٠٧ الى مصطفى فهمى عندما علم بنبأ استعفاء كرومر فوجده « فى حالة كبيرة وقد علا وجهه الغم والحزن فقلت ما هـــذا الخبر قال كمـــا علمت » مذكرات سعد زغلول كراس ٦ ، ص ٢٤١

(١٣٦) احمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ص ١٤٣

اولئك حتى اصبح المدير ولا سلطة له على سكان مديريته اذ من المغضوب عليهم ولهذا صمم الرئيس على الاستعفاء »(١٣٧) .

ويستبين لنا أن ازدياد سلطة الخديو فى الادارة دفعت رئيس نظاره بالتعجيل بالاستقالة . ولنترك مصطفى فهمى نفسه يقص علينا دوافع استقالته اذ يقول لسعد زغلول « انى عولت على الراحة بعد العودة من الأجازة وكاشفت بهذا الأمر متشل Machell ليبلغه الى جورست فبلغه فتأسف هذا الأخير وقال ولكن ارجوه أن لا يفعل شيئا بعد العودة حتى يخبرنى لأكون على بينة من أمرى فقلت له ولم ذلك فقال اصبحت الحال صعبة الاحتمال لأن الجناب العالى على ما نرى يظهر سلطة كل يوم ولو كان يستعملها استعمالا نافعا للبلاد لكنت أول المساعدين له على بسطها ولكنه يستعملها كما تعلم استعمالا مضرا بها وقد أخذ يطلق يده فى المصالح التى كانت بعيدة عنه هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحكومة ليست هى الحكومة الرسمية الظاهرة والحكومة الباطنة هى جورست والخديو وما الحكومة الظاهرة الا منفذ لما يتم الاتفاق عليه بين الاثنين ويضعف الحكومة نرى تناقضا فى أمورها فهى اليوم تقرر أمرا وفى الغد تنقضه وتشتد فيه ابتداء ثم تلين .... والحاصل ان هناك تخبطا فى السير لا يحسن السكوت عليه ولا أرضى لنفسى أن تنزل هذه المنزلة ولذلك عقدت النية على الانسحاب بسلام »(١٣٨) .

وأيا كان الأمر فقد قدم مصطفى فهمى استقالته شفويا الى الخديو فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ فما كان من الأخير الا أن قبلها واجتمع بجورست للتباحث معه بشأن اختيار رئيس للنظارة(١٣٩) . واتفق مبدئيا على تعيين

---

(١٣٧) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٣٧٩

(١٣٨) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٠ ص ٥٠٨

(١٣٩) يذكر أحمد شفيق أن الخديو قال لجورست « عندئذ يجب طبقا لاتفاقية انجلترا مع مصر أن نتكلم سويا فيما يقع بعد هذه الاستقالة، فقال جورست أننى لم أتحدث فى هذا الشأن معكم لأنى أرغب الا اتدخل فيما بينكم ورئيس نظارتكم واخيرا دار الكلام على من يخلف مصطفى فهمى باشا ، فقال الخديو ان كل الحمل الآن على وعليك ، فنحن نريد رجالا

بطرس غالى رئيسا للنظارة على الا تعطى له نظارة الداخلية وانما تبقى معه نظارة الخارجية وعرض جورست على الخديو أن يكون سابا باشا عضوا فى النظارة الجديدة « وذلك مكافأة له على خدماته وتطيبا لخاطره نظير خروجه بصفة غير مرضية من ادارة البريد » ولكن الخديو رفض على اعتبار أن « وجود ناظرين مسيحيين لا يروق فى أعين الناس » فلم يصر جورست على رايه وسعى الخديو بتعيين أحمد زكى باشا وهو من رجال المعية ليشغل منصب ناظر الحربية فى النظارة الجديدة ولكن بطرس نصحه باستبعاد رجال المعية خشية أن يعارض فى ذلك ، كما عرضت نظارة المالية على حسين فخرى رجل الخديو ولكنه رفضها فاقترح بطرس على الخديو اسنادها الى احمد شفيق رئيس الديوان الخديو ولكن الخديو فضل بقاء احمد شفيق فى رئاسة الديوان وعندئذ اقترح أحمد شفيق اسنادها الى احمد حشمت وكيل حزب الاصلاح فلم يمانع الخديو او جورست فى ذلك .
وتحدث جورست بشأن سعد زغلول « فقال انه مستاء جدا منه بالنسبة لجفاء اخلاقه فهو متكبر وكلامه قاسى مثل الحجر ، ولكنه اذ خرج مع الخارجين فربما يحصل ما يسؤها — يعنى انه خائف من لسانه واعماله — فاذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم نعمل طريقة لاخراجه » .

ويذكر أحمد شفيق أن الخديو قال بهذه المناسبة « أن بطرس باشا قال لى اذا طلب الانجليز ابقاء سعد فاتركه لى وأنا أعرف ماذا افعله لخروجه »(١٤٠) .

على أن مرسوم تشكيل النظارة البطرسية لم يصدر الا فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وذلك بعد ان وردت موافقة وزارة الخارجية البريطانية على

يعملون وفخرى باشا وبطرس باشا كلانا يتفق على دخولهما فى النظارة الجديدة من اول الصيف والأول يظهر لى ان لا يتحمل هذا العبء أما الثانى فانه يعول على ، فقال جورست وهلا يحصل انتقاد من الأهالى بتعيين رئيس قبطى ؟ فقال انه قبطى ولكنه مصرى » . انظر احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ص ١٥٩

(١٤٠) احمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ١٥٩

شخص بطرس(١٤١) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان اسماعيل اباظة كان من وراء اختيار بطرس رئيسا للنظارة رغم أن الخديو نفسه كان يميل الى حسين فخرى الا انه على حد قول احمد شفيق « تاثر بمساعى اسماعيل اباظة باشا فى هذا الاختيار »(١٤٢) . كما ان الشخص الآخر الذى لعب دورا كبيرا فى تشكيل النظارة البطرسية هو الشيخ على يوسف صديق الخديو ويؤكد هذا القول احمد شفيق كما يؤكده سعد زغلول الذى كان يسعى هو نفسه لدى الشيخ على يوسف ليحاول تقلد نظارة الداخلية بدلا من المعارف ليتجنب خلافاته مع دنلوب ورغم ان الشيخ على يوسف طيب خاطر سعد بالقول بأنه « سيعمل الحيلة لذلك » الا أنه كان واثقا من استحالة تحقيق رغبة سعد هذه عندما صارحه بالقول بأن « الداخلية هى التى عليها المعول فى حكومة البلد » وافهمه بأنه « لا ينصح فيها لرجل مثلك »(١٤٣) .

ويتضح لنا من تشكيل النظارة البطرسية عدة امور منها ان فرصة اختيار رئيسها قد تركت كاملة للخديو ، اما بالنسبة لأعضائها فكان الاختيار يتم بالتوفيق بين جورست والخديو . كذلك فان هذه النظارة ضمت شخصيات جديدة دخلت النظارة لأول مرة باستثناء بطرس وسعد . وهذه العناصر وان كانت جديدة الا أنها فى اشخاصها لم تكن جديدة فى نوعياتها فهى نفس النوعية القديمة التى تمثلت فى فئة الأتراك الذوات أو من ينتمون اليهم والذين يتصفون بالولاء للخديوية .

اما فيما يتعلق باعادة تعيين سعد زغلول فلا شك انه قد لقى ترحيبا سواء من طبقة الأعيان المصريين التى باركت عودته الى النظارة على اعتبار انه يمثل مشاركة منها فى الحكم بعد أن ظلت مقاليد الحكم

---

(١٤١) شكلت النظارة البطرسية من : بطرس رئيسا للنظار وناظر للخارجية ــ سعد زغلول للمعارف ــ اسماعيل سرى للأشغال والحربية ــ محمد سعيد للداخلية ــ حسين رشدى للحقانية ــ أحمد حشمت للمالية ــ الوقائع المصرية فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨

(١٤٢) أحمد شفيق المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ص ١٥٩

(١٤٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٠ ص ٥٢٥

والادارة فى مصر حتى تعيين سعد مقصورة على الذوات الأتراك . كذلك رحبت به قطاعات عريضة من الشعب وذلك بسبب مواقفه التى تنم عن معارضة السيطرة البريطانية على نظارة المعارف والتى تمثلت فى مستشارها دنلوب(١٤٤) .

ويبدو ان سعد نفسه — كما يتضح من مذكراته — لم يكن ميالا للاشتراك فى النظارة الجديدة وكان ساخطا على الأوضاع خلال تلك الفترة، الا أن صهره قد شجعه على الاستمرار فى الحكم عندما الح سعد صهره بأنه يرغب فى الاستقالة(١٤٥) .

ويذكر احمد شفيق ان سنة جديدة اتبعت فى عهد النظارة البطرسية اذ تقرر « أن يكون رئيس النظار مسئولا أمام الخديو ، وكل ناظر مسئول أمام الرئيس وهذه سلطة جديدة منحت لبطرس باشا واتفق جورست مع الخديو بشأنها(١٤٦) . كما اتفق الطرفان على انه اذا حدث خلاف بين سعد

---

(١٤٤) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٥١

(١٤٥) وكان مما قاله سعد لصهره فى هذا المجال « ان الحال يسوء يوما عن يوم والخطة غير معينة ولا ينال الناظر الآن الا الطعن عليه ولا يستفيد الا السباب ولابد اذا استمر الحال على هذا الانحلال من حدوث ما لم يخطر على بال وأنى اريد لا انتظر باستقالتك بل اسبقها باستقالتى حتى لا اسقط فطيسا ولا انزل سخيفا فقال لا تفعل ذلك تضر بنفسك وتضر بمستقبلك وأنت أيضا شاب يمكنك أن تقاوم الصعوبات وتتحمل المشقات فان بقيت فى الوزارة الجديدة فذاك والا فالضرر ليس عظيما ... انصرفت الى غرفتى وانا أقول فى نفسى اذا كان انسى امل النظارة فلا محل للجزع لأنه لا خير فيها على هذه العفة ولا أجد فيها لغاية الآن لذة بل كثرت فيها الآلام وحرمت كثيرا من الملاذ افعل الخير فلا يليه الا شرا ... واصنع المعروف فتصفه الأغراض والغايات واجادل فى الحق واعرض نفسى للخطر ثم لا يكون من قومى الا طعن بغيظ الحليم وسفاهة لا يتحملها الكريم وهى ايام كلها تشويش فى تشويش خديوى فسدت اخلاقه فسادا يستحيل عليه الصلاح حتى انه ليفسد كل من حوله ويبث فيه الرزيلة وحربا بالمرصاد لذوى النفوس الكبيرة ... أمة غلب الجهل عليها وتعدت قوة التمييز فلا تفرق بين الخطأ والصواب . مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٠ ص ٥٠٩ — ٥١٠

(١٤٦) يقصد انهم يعملون تحت رئاسة الخديو رأسا لا عن طريق القنصل البريطانى .

زغلول ودنلوب « فعلى سعد ان يرفع الخلاف لبطرس وهـذا ينظر فى الأمر »(١٤٧) .

وقد وضع جورست للنظارة البطرسية برنامج العمل الذى تسير عليه اذ اجتمع بالنظار وصرح لهم بالقول « اننا فى مصر محتلون نعمل لخيرها والكلمة الأخيرة فى تدبير شئونها لنا ... واطلب ان تتبادلوا الآراء مع المستشارين وتتباحثوا معهم فى الأمور التى تختص بنظاراتكم فاذا اتفقتم ينفذ اتفاقكم وان اختلفتم فارفعوا الأمر لرئيسكم اولى »(١٤٨) .

ولقد عقد الناس كثيرا من الأمل على هذه النظارة على حد قول سعد زغلول « لا بالنسبة لرئيسها ولكن بالنسبة لأغلبية أعضائها ودرجة الأمل انه يرون فى هذه الأغلبية الكفاءة فى العمل والقدرة عليه ولكنهم فى أملهم لا ينظرون لما يمكن ان يعمل بل لما يحبون ان يعمل لا ينظرون لأن الوزير ليس له من القوة فى نفسه الا ما يكون للمخلص الغيور الكفء من قوة فى مركزه الا ما يستمده من سنده وسند الوزراء فى مصر هو أحد السلطتين الشرعية او الفعلية عند اختلافهما أو هما معا عند اتحادهما وهما الآن متحادتان تسند الوزارة فى هذا الاتحاد »(١٤٩) .

ولقد علقت « الجريدة » على تشكيل النظارة بالقول بأن السلطة فى الحكومات الأوتوقراطية تعمل لنفعة الحاكمين والاحتلال يعمل لمصلحة المحتلين وأشارت الى أن السلطة المؤلفة منهما لا تعمل على كل حال لمنفعة المصريين(١٥٠) . ومن الجدير بالذكر ان سعد زغلول كان مقتنعا تماما بوجهة نظر هذه الجريدة(١٥١) .

ويبدو أن بطرس غالى قد ندم على تقلده رئاسة النظارة اذ يقرر سعد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ — ولم يكن قد مضى سوى عشرة أيام على

---

(١٤٧) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص١٦١
(١٤٨) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٣٨٥
(١٤٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٣٩١
(١٥٠) الجريدة فى ١٩ نوفمبر ١٩٠٨
(١٥١) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، نفس الصفحة .

تشكيل نظارة بطرس يظهر بطرس باشا شيئا من القلق فيبدى تأسفه على قبول مسند رئاسة النظارة ويضيف سعد بأن بطرس يقول « المحتلون لا يتركون لنا الحرية فى العمل والجناب العالى لا يبالى بما فى عمله من الخطأ والحالة أصعب من تسهل »(١٥٢) .

ويتضح لنا ذلك من قول أحمد شفيق بأن جورست منذ عين « معتمدا بريطانيا فى مصر قد ترك الأعمال الداخلية للخديو يتصرف فيها »(١٥٣) .

وقبل ان ننهى حديثا عن نظارة بطرس نقول انه يمكن تسمية الفترة القصيرة التى عاشتها هذه النظارة من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ الى ٢١ فبراير ١٩١٠ بسنوات المواجهة بين ما مثله تلك النظارة من تحالف السلطة وبين الحركة الوطنية النامية . واستخدم الطرفان فى تلك المواجهة ما سمحت به الظروف من وسائل الضغط فبالنسبة للنظارة أعادت فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ بعث قانون المطبوعات السابق صدوره فى نوفمبر سنة ١٨٨١ والذى كان أبطل منذ عام ١٨٩٤ ، وكان يقيد حرية الصحافة تقييدا كبيرا كذلك استخدم رجال الحركة الوطنية أساليب الضغط التى لم تكن معروفة من قبل كالتظاهر أو المعارضة داخل مجلس الشورى القوانين(١٥٤) .

والحقيقة انه بالرغم من أن قانون المطبوعات قد صدر فى عهد النظارة البطرسية الا انه قد فرض على بطرس فرضا من جانب الانجليز ومن جانب الخديو ودليلنا على ذلك أن بطرس نفسه هو اول من كان يعارض بعث قانون المطبوعات ، وكان سعد أيضا يشاطره نفس الراى بينما كان مصطفى فهمى والخديو اللذان يحاولان اصداره بأى شكل من الأشكال . ففى اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ برئاسة الخديو أشار الأخير الى الحالة السيئة التى وصلت اليها الصحافة وعندئذ عرض مصطفى فهمى على المجلس وجوب وضع قانون للمطبوعات فاعترض بطرس على ذلك وقال ان ذلك غير ممكن لأن الدول لا تقر عليه أما سعد

---

(١٥٢) نفس المصدر ، نفس الكراس ص ٣٩٥
(١٥٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ، ص ١٦٦
(١٥٤) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٥٤

فكانت وجهة نظره تنفيذ القوانين القائمة قبل التفكير فى اصـــدار قوانين أخرى وعندئذ اقتنع الخديو بذلك الراى(١٥٥) .

وعلى عهد نظارة بطرس حاول الخديو بعث القانون . ففى اجتماع الخديو بالنظار فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ أشار الخـــديو الى ان الصحافة « خرجت عن الحد خروجا يوجب علينا ان نفكر فى شأنهـــا خصوصا وقـــد تطاول بعضها الى الجيش ونشر اشياء من شانها اهاجته وتحريضه على التمرد والعصيان » فقال حسين رشدى ناظر الحقانية « ان هذا يقع تحت طائلة العقاب » ويذكر سعد زغلول أن الخديو أشار « الى وجوب تنفيـــذ قانون المطبوعات فقال رئيس النظار انه يصعب الآن تنفيذه بعد ان اهمل مدة طويلة واذا أخذ فى تنفيذه بعد طول هذا السكوت كان ذلك محلا للنقد وبعد أخذ ورد انحط الراى على التفكير فى طريقة لتقييد الصحافة »(١٥٦) .

انتهت مرحلة المواجهة بنهاية النظارة البطرسية باغتيال رئيسها فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ وبدأت مرحلة جديدة هى ما يمكن ان نسميها « بمرحلة القمع »(١٥٧) على عهد نظارة محمـــد ســـعيد التى خلفت نظارة بطرس فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠(١٥٨) .

وأثر تشكيل النظارة السعيدية اجتمع جورست بأعضائها ورسم لهم المنهج الذى تســـير عليه النظـــارة بالقول بأن « أقصى امانيها أن تشتغل بالاتحاد وتعمل على كتمان مداولاتها حتى لا تتناقلها العامة ... وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب التى هى أحسن وأنه لا أغلبية فى مجلس النظار عند اتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع »(١٥٩) .

---

(١٥٥) دار الوثائق القومية ــ محافظ مجلس النظـــار ــ محفظـــة رقم ٢٩ (١٩٠٨) محضر اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨

(١٥٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤١٠

(١٥٧) يونان لبيب ، نفس المصدر ، ص ١٥٥

(١٥٨) شكلت على النحو التالى : محمد سعيد للرئاسة والداخلية ــ سعد زغلول للحقانية ــ حسين رشـــدى للخارجيـــة ــ اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية ــ أحمد حشمت للمعارف العمومية ــ يوسف سابا للمالية .

(١٥٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٨ ص ٩٢٧ ــ ٩٢٨

يعنى هذا ان جورست قد افقد مجلس النظار عنصرا هاما من عناصره الا وهو اجماع الراى ، ولعل جورست قد جاء بهذه السنة الجديدة خشية ان تشكل فى النظارة جبهة مناوئة(١٦٠) .

وأهم ما نلاحظه على تشكيل النظارة السعيدية هو تبادل مواقع النظار فى النظارة السابقة وان كانوا هم نفس الأشخاص باستثناء يوسف سابا باشا(١٦١) الذى كان جورست يود دخوله فى النظارة البطرسية . فسعد زغلول ترك المعارف وتقلد الحقانية ويبدو أن السبب فى هذا الانتقال يرجع الى رغبة الاحتلال والخديو فى اضعاف شعبيته عن طريق استغلاله فى استصدار مجموعة قوانين ضد الحركة الوطنية(١٦٢) .

على أن النظارة السعيدية قد اتسم عهدها بسمتين :

الأولى : محاولة احتوائها للحركة الوطنية .

والثانية : عودة الشقاق من جديد بين الخديو وقصر الدوبارة(١٦٣) .

نتنقل الآن لدراسة المرحلة الأخيرة من مراحل العلاقات بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية وهى ما تعرف بعهد الشقاق الثانى من ١٩١١ — ١٩١٤ والتى تبدأ منذ تعيين كتشنر قنصلا بريطانيا عاما خلفا لجورست فى ١٤ يوليو سنة ١٩١١

والواقع أن تعيين كتشنر على حد قول أحمد شفيق « كان مثارا للقلق فى دوائر السراى لأنه رجل عسكرى معروف بالشدة من جهة ، ثم هو معروف بعدائه للخديو من جهة اخرى منذ حادثة الحدود ، فارتقبنا أن يكون

---

(١٦٠) عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(١٦١) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(١٦٢) وهى تعديل لجملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنايات منها المواد المتعلقة بمعاقبة التعدى على الخديو بجعله جناية لا جنحة وكذلك وضع نص جديد لمعاقبة التعدى بالطعن على الاحتلال ومنها نصوص أخرى تتعلق بالاتفاقات الجنائية ومسئولية ارباب الصحف والتهديد وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم الجنايات — انظر :

عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٤٦

وأهم من ذلك اتخاذه لسانا للدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قناة السويس .

تعيينه بدء سياسة جديدة غير سياسة الوفاق التى سار عليها السير الدون جورست وتوقعنا أن تعود المصادمات بين المعتمد الانجليزى والخديو » .

ولم تلبث الصحف الانجليزية أن أيدت ما توقعه القصر من ذلك ما ذكرته صحيفة مورننج بوست Morning post من أن كتشنر قد عين قنصلا عاما لبريطانيا فى مصر « لأنه من اعظم الذين وضعوا أساس مركزنا فى مصر واشتغل فى عمل عظماء رجال الادارة الذين كانوا قبله » . ونوهت الصحيفة بخطأ سياسة جورست فى مصر وأنها ادت الى السقوط فى هاوية الارتباك والتشويش وأن جورست نفسه اعترف بخطأ هذه السياسة وأشارت الصحيفة بأن مهمة كتشنر « أن يقلل هذا الارتباك ، ويعيد الانتظام ، وأن يعود للارهاب مع نشر التمدن وايجاد حكومة جيدة »(١٦٤) .

وتلك كانت سياسة كتشنر فمنذ أن شغل منصبه « لم يفتأ يهتم بأبسط المسائل حدود البلاد ويتحدث مع أهلها ... وكانت استقبالاته من ذوى الحاجات لا تدع مجالا للشك فى أنه قابض على كل السلطة فى مصر »(١٦٥).

على ان عهد الشقاق يختلف فى تلك المرحلة أيما اختلاف عن عهد الشقاق الأول ، ذلك أن عهد الشقاق الأول بدأ وقت ان كان نجم عباس فى صعود ، أما فى هذا العهد الأخير فقد بدأ فى الوقت الذى كان نجمه آخذا فى الأفول فى أوساط الشعب . ويرجع ذلك الى ان تأييد الشعب الذى صحب الخديو فى بداية تولية عرش مصر والآمال التى عقدتها الحركة الوطنية عليه قد انهارت نتيجة مواقفه « اللاوطنية » وبعد ان تكشف للناس أنه يعمل لحساب مصلحته الخاصة لا مصلحة الوطن(١٦٦) .

ويعلق محمد فريد على موقف عباس من الحركة الوطنية بالقول « ان الرجل خاننا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير الدون

---

(١٦٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٠
(١٦٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ص ٢٥١
(١٦٥) من ذلك مثلا على حد تعبير أحمد شفيق يطلب اليه اهالى اسيوط فى احدى الزيارات انشاء مدرسة ثانوية ويطلب اهالى قوة خطا حديديا بينها وبين دسوق ... الخ ــ أحمد شفيق المصدر ، ص ٢٧٤
(١٦٦) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٦

جوريست على محاربتنا ... وزاد الخلاف بيننا نحن معشر الحزب الوطنى وبين الخديو ورجاله »(١٦٧) .

ولى ذلك عندما أحس الخديو بتغلغل نفوذ كتشنر فى البلاد بحيث لم يبق له أية سلطة « اعتكف فى سراى القبة وامتنع عن التدخل فى امور البلاد ولم ينزل الى سراى عابدين الا للضرورة القصوى ، ولم يرأس مجلس النظار الا نادرا وترك العمل لكتشنر ومحمد سعيد »(١٦٨) .

ومن الجدير بالذكر انه مع فتور العلاقات بين الخديو والقنصل البريطانى العام - كان على رئيس النظار أن يتخذ موقفا من الصراع الناشب بينهما فاختار الجانب الأقوى وانضم الى كتشنر(١٦٩) .

وعلى أية حال فقد انعكس عودة الشقاق على النظارة فى اكثر من جانب وعلى الأخص فى الشكل والتشكيل(١٧٠) .

أما من حيث الشكل فقد ظهر الى الوجود نظارتان جديدتان صدر بهما مرسومان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ احداهما نظارة الأوقاف والثانية نظارة الزراعة وبذلك زاد حجم النظارة من ست الى ثمانى نظارات(١٧١) .

أما من حيث التشكيل فالملاحظ انه صحب سياسة الشقاق تفكك فى وحدة السلطة فقد انعكس ذلك كله على تشكيل النظارة خاصة وان كتشنر اقلع عن مساعدة سعيد ولم يمنحه التأييد الذى سبق أن قدمه له فى بداية شغله لمنصب القنصل البريطانى العام(١٧٢) . مما ادى الى زعزعت مركز نظارة سعيد .

---

(١٦٧) مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ١ ، ص ٤

(١٦٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص٢٧٥

(١٦٩) يونان لبيب ؛ نفس المصدر ص ١٧٥

(١٧٠) نفس المصدر ، ص ١٦٨

(١٧١) سنتناول ذلك فى الفصل الخاص بالنظارات واختصاصاتها .

(١٧٢) يذكر كتشنر فى رسالة له الى جراى Grey وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٤ « عندما حضرت الى مصر وجدته (سعيد) فى منصبه وقدمت له كل معونة ممكنة لادارة شئون البلاد . ولكن مع الوقت تزايدت لدى المشاعر عدم الاطمئنان نحو طريقنا فى الادارة مما أضعف من رغبتى فى تقديم كل المعونة القلبية التى كنت امنحها له من قبل » ــ يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٧٩

واذا اضفنا الى ما تقدم موقف الخديو من سعيد بعد أن رفض الأخير مساعدة الخديو فى صفقة بيع سكة حديد مريوط التى كان يملكها واستياء الخديو منه بسبب مسايرته لآراء كتشنر وعدم اطلاع الخديو على كثير من مجريات الأمور(١٧٣) . نرى أن سقوط نظارة سعيد قاب قوسين أو أدنى .

على أن الخديو عندما عرض على كتشنر استبدال سعيد بمصطفى فهمى وافق كتشنر الا أن الحكومة البريطانية رأت أن المصلحة العامة لا تتطلب التغيير الذى يرغبه الخديو لعلمها انه متأثر بالأهواء الشخصية . هذا فضلا عن الاحتمالات التى قد تترتب على اقالة النظارة فى الوقت الذى كان فيه حدة المعارضة من جانب الجمعية التشريعية مما قد يؤدى الى ارتباك السلطة .

وعلى ذلك فقد أعد كتشنر بالاشتراك مع المستشار المالى ومستشار الداخلية ردا على الخديو بالمضمون السابق وطلبوا منه الأخذ بنصيحة الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ويتضح هذا من تأجيل الحكومة البريطانية لاستجابة الخديو فى تغيير النظارة انما يتم بناء على ارادة سلطات الاحتلال لم يزل قائما .

غير أن الحكومة البريطانية لم تلبث بعد قليل بناء على طلب كتشنر ان وافقت على تغيير النظارة ، ولكن مصطفى فهمى رغب هذه المرة فى اطلاق يده فى تشكيل النظارة الجديدة بحيث لم يسمح بتحقيق رغبة القنصل البريطانى العام عندما أوصى باشراك حشمت ومحب فى النظارة ، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تعتقد بأن رجلها القديم واقع تحت تأثير زوج ابنته سعد زغلول أو على الأقل قد منح وعدا للأخير بعدم ادخال الناظرين المذكورين .

وعند ذلك اضطر كتشنر الى اللجوء الى الخديو لحل الأزمة التى لم

---

(١٧٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ، ص ٣٠٦
بيعت سكة حديد مريوط فى ٥ فبراير ١٩١٤ للحكومة المصرية ٣٩٠ الف جنيه ، وكان الخديو يرى أن هذه الصفقة لم تأت بالربح المنتظر ، نفس المصدر والصفحة .

يكن يتوقعها ، فما كان من الخديو الذى كان منزويا تماما فى قصره الا أن رشح حسين رشدى لتشكيل النظارة(١٧٤) . ووافق القنصل البريطانى العام على ترشيحه بالقول بانه « قانونى قدير ومتحدث لبق مما يصلح معه لمواجهة الموقف الحالى » . كما وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل النظارة .

وواضح من تشكيل نظارة حسين رشدى أن جميع أعضائها جدد باستثناء رئيس النظار واسماعيل سرى ومحمد محب . وقد رحبت سلطات الاحتلال بترشيح عبد الخالق واسماعيل صدقى على اعتبار انهما — على حد قول كتشنر — « من اقدر الرجال وسوف يقوى وجودهما الوزارة بالاضافة الى انهما من المتحدثين المفيدين فى الجمعية التشريعية حيث تتعرض الحكومة لهجمات المعارضة »(١٧٥) .

السلطنة المصرية وعلاقة السلطان بسلطات الحماية :

على اثر نشوب الحرب العالمية الأولى فى اغسطس ١٩١٤ ، ثم دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا وحلفائها اعلن وزير الخارجية البريطانية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ انهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية كما تم خلع عباس حلمى من عرش الخديوية فى ٥٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتعيين حسين كامل سلطانا على مصر بتبليغ من القائم بأعمال القنصلية البريطانية فى مصر جاء فيه : « وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته طبقا لتقاليد السياسة البريطانية قد دابت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية

---

(١٧٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص ٣٠٩ شكلت فى ٥ أبريل سنة ١٩١٤ على النحو التالى :
حسين رشدى للرئاسة والداخلية — اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية — احمد حلمى للمعارف العمومية — يوسف وهبه للمالية — محمد محب للأوقاف — عدلى يكن للخارجية — عبد الخالق ثروت للحقانية — اسماعيل صدقى للزراعة .
(١٧٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٨١

والتدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بقدر ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى ... وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى . وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم، ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجا عن اى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة . وأن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . وسموكم أن تعتمدوا فى اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانكليزية »(١٧٦) .

ولم يكن السلطان حسين كامل حرا فى اختيار وزرائه فقد كانت سلطات الحماية هى التى تقرر هذا الاختيار بالاتفاق مع وزارة الخارجية البريطانية. وابلغوه منذ البداية بأن مسألة تعيين الوزراء من الضرورى أن يؤخذ رأى الحكومة البريطانية بشأنها خاصة لمسئوليتها تجاه المصالح الأجنبية فى مصر التى قد تتأثر بشكل الحكومة .

ومن ثم فعند تشكيل وزارة حسين رشدى الثانية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ حاول السلطان حسين ورئيس وزرائه حسين رشدى ادخال سعد زغلول فى هذه الوزارة على اعتبار أن دخوله يدعم الوزارة ويعطيها صفة شعبية من خلال مواقف سعد كوزير سابق او بحكم مركزه القائم كوكيل منتخب للجمعية التشريعية ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت قبول سعد فى الوزارة بالنظر لمواقفه الوطنية فى الجمعية التشريعية . كذلك تم

---

(١٧٦) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٧٠ — ٧٢

استبعاد سلطات الحماية لمحب باشا ناظر الأوقاف — رغم ما عرف عنه من انه رجل الانجليز — وذلك بسبب مصاحبته للخديو فى استانبول(١٧٧) كما أن خشية انجلترا من ميول يكن التركية دفعها الى ابعاده عن وزارة الداخلية بعد أن رشح لها واختارت له منصبا اقل حساسية وهو وزيرا لوزارة المعارف(١٧٨) .

على ان أهم ما نلاحظه على تشكيل الوزارة (١٧٩) هو الغاء وزارة الخارجية اذ لا شك أن اعلان الحماية كان له أثر بالغ على بناء الوزارة بعد أن صرح الانجليز بأن « اعلان الحماية يحتم اشرافنا على العلاقات الخارجية المصرية » . وأصبحت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين ممثلى الدول الأجنبية فى مصر تتم من خلال المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وهو اللقب الجديد الذى اتخذه قنصل بريطانيا العام تمشيا مع الوضع الجديد فى مصر.

وايا كان الأمر فقد ظلت العلاقة بين السلطان حسين كامل وسلطات الحماية يسودها الوئام وانعكس ذلك بالتالى على علاقة الوزراء بهذه السلطات ، اذ كان من الصعب على النظار اتخاذ موقف آخر يخالف سلطة الحماية وسلطة القصر فى وقت واحد . اذ كانت سلطات الحماية حريصة

---

(١٧٧) كان الخديو عباس وهو بالاستانة يستخدم محب فى السعى لدى الانجليز لحفظ أملاكه « وحفظ الوراثة فى خديوية مصر لابنه بعد حسين كامل » ولكن محمد فريد الذى كان يصحبه الخديو فى ذلك الوقت لم يكن يثق فى محب باشا وقال عنه انه « رجل الانجليز ولا يعد أن يكون مكلفا بالتجسس على أعمالنا هنا واخبار انكلترا عنها » .

انظر : مذكرات محمد فريد — القسم الثانى — كراس ٤ — ص ١١٦

(١٧٨) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩٢

(١٧٩) شكلت على النحو التالى :

حسين رشدى للرئاسة والداخلية — اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية — احمد حلمى للزراعة — يوسف وهبه للمالية — عدلى يكن للمعارف العمومية — عبد الخالق ثروت للحقانية — اسماعيل صدقى للأوقاف .

على أن تكون لها الكلمة الأخيرة كما حرصت على تقوية سيطرتها على الوزارة نفسها(١٨٠) .

وقبل السلطان حسين الوضع الجديد آملا أن يعمل على تحسينه عقب انتهاء الحرب اذ يذكر سعد زغلول فى مذكراته ان « حسين كامل كان يزمع السفر بعد انتهاء الحرب الى لندن لتنظيم الحماية اى للمطالبة بالحكم الذاتى فى نطاق الحماية البريطانية وكان هذا أقصى ما يستطيع السلطان أن يفكر فيه »(١٨١) .

ولكن الموت لم يمهل السلطان حسين كامل على تحقيق أهدافه . ثم خلفه على عرش السلطنة شقيقه أحمد فؤاد فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ . وجاءه تبليغ بريطانى يؤكد التبليغ الأول الذى سبق توجيهه الى السلطان حسين كامل(١٨٢) .

ورغم أن فؤاد اتسم بصلابة الارادة وهو يختلف فى هذه الناحية عن حسين كامل الا انه رضخ لمام الانجليز ولم يستطع ان يستقل فى اختيار وزرائه أو بوجه أدق التخلص من احد وزرائه الا اذا شاءت سلطات الحماية ذلك ، ومن ثم فرضت عليه وزارة حسين رشدى الثالثة التى شكلت فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ بنفس تشكيلها السابق ولم يستطيع السلطان فؤاد ان يستبعد وزيرين من وزرائه هما ابراهيم فتحى وزير الأوقاف واحمد حلمى وزير الزراعة لتأييد الانجليز لهما . على أنه لم يكد يمض شهران على تشكيل وزارة رشدى الثالثة حتى عادت أزمة التغيير الوزارى تفرض نفسها من جديد على العلاقات القائمة بين القصر والوزارة من ناحية وبين سلطات الحماية من ناحية اخرى . فقد أصر فؤاد على استبعاد ابراهيم فتحى وأحمد حلمى وتعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمى مكانهما كما طالب بتحديد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة خاصة فيما يتصل « بالنواحى المالية

---

(١٨٠) 47/13 No 84 Grey to Cheetham 7—12—1914.
فى : يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩١
(١٨١) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٥٣ ، ص ١٠ — ٣٠
(١٨٢) احمد قمحه ، المصدر السابق ، ص ٤٢

والعلاقات الخارجية والجيش ، وربما العدل » . كما اعتبر فؤاد ورشدى تدخل وزارة الخارجية البريطانية فى مسألة اختيار الوزراء تعسفا من جانب الانجليز وطالبا بقصر مهمة المستشارين الانجليز فى الوزارات على تقديم الاستشارة الفنية فقط وان يبتعدوا عن التدخل فى الشئون السياسية(١٨٢).

غير ان الحكومة البريطانية رفضت تحديد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة كما رفضت اشراك سعد زغلول لمواقفه العدائية السابقة من الوزارة والاحتلال وخشية تشجيع الآمال الوطنية ورفضت أيضا اشراك عبد العزيز فهمى فى الوزارة بحجة انه ليس لديه خبرة ادارية سابقة(١٨٤).

رضخ السلطان فؤاد مضطرا امام المعارضة الانجليزية لكنه أصر على استبعاد فتحى وحلمى وانتهى الأمر بقبول الانجليز استبعاد فتحى فقط وعين مكانه فى نظارة الأوقاف أحمد زيور محافظ الاسكندرية ، وكان معروفا بولائه للسلطان وبتعيينه تغلغل نفوذ القصر فى هذه الوزارة عن طريق تعيين كثيرين من أتباع السلطان فى المناصب الكبرى .

لم تلبث العلاقات أن ساءت بعد هذه الأزمة بين فؤاد ووزرائه وكان سبب خلافه مع حسين رشدى انه احس انه لم يتعاون مع القصر خلال الأزمة كما أشيع عنه انه كان يفضل تولية الأمير كمال الدين حسين على عرش مصر بدلا من فؤاد . كما أن فؤاد قد اغراه نجاحه فى التخلص من فتحى وزير الأوقاف وبدا يتدخل فى شئون الوزارات مما أوقعه فى صدام مع وزرائه . وقد لعبت دار المندوب السامى البريطانى دورا كبيرا فى زيادة حدة هذه الخلافات. ورغم ذلك فلقد حاول القصر استقطاب بعض اعضاء الوزارة الى جانبه مثل زيور ويوسف وهبه واحمد حلمى . ذلك انه فى نفس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وبينما يلتقى سعد زغلول ورفاقه مع السير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يتحدثون معه بشأن مستقبل مصر بعد الحرب

---

(١٨٣) F.O. 407/182. No Wingate to Balfour 9—12—1917.
فى : يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩٥

(١٨٤) No. 122. Wingate to Balfour 9—12—1917
فى : نفس المصدر ، ص ١٩٦

كان رشدى رئيس الوزراء يرفع الى السلطان أحمد فؤاد تقريرا يبلغه فيه ما استقر عليه رايه من السفر الى لندن مصحوبا بعدلى يكن لبسط آراء الحكومة المصرية فيما يتعلق بمصير مصر السياسى على الحكومة البريطانية .

وبهذا التنسيق فى الحركة بين الوزارة وبين مجموعة الرجال التى شكلت زعامة ثورة ١٩١٩ وقعت الوزارة الرشدية الثالثة فى دائرة التأثير الثورى حتى تم قبول استقالتها بعد ذلك بنحو خمسة شهور ، حيث رفع كل من رشدى وعدلى استقالته الى السلطان فؤاد فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ بسبب رفض بريطانيا السماح لهما بالسفر الى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية بحجة أن الوقت لم يحن بعد . ولقد اتبعت بريطانيا خلال الشهور الخمسة سياسة كسب الوقت تمثلت فى عدم ابداء اللهفة على حل الأزمة الوزارية . وفى الوقت نفسه حاولت التأثير على الوزيرين لسحب استقالتيهما ولكنها لم تنجح ، كما حاولت بث بذور الشقاق بين اعضاء الوزارة . على انه قد احبطت خلال تلك الفترة محاولة قامت بها وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى البريطانى « ونجت » لدعوة الوزيرين لزيارة لندن فى منتصف يناير اذ رأى عدلى ورشدى أن الدعوة جاءت متأخرة كما رأيا أن لا قيمة للتصريح بسفرهم الى لندن ان لم يقترن باجراء يعيد لهم بعض شعبيتهم(١٨٥) .

ورغم أن المندوب السامى بناء على أوامر حكومته أرجأ بحث النظر فى هذه الاستقالة نحو أربعة أشهر الا انه رأى أن استمرار هذا الموقف ، بدلا من أن يفت فى عضد الوزيرين المستقيلين ساعد على استمرار الالتفاف حول الوجود البريطانى الأمر الذى دعا شيتهام cheetham ممثل المندوب السامى البريطانى فى مصر أن يطلب من السلطان فؤاد قبول استقالة الوزارة الرشدية الثالثة فى أول مارس سنة ١٩١٩

حاولت السلطة البريطانية التعجيل بتشكيل وزارة جديدة عن طريق استمالة اقوى العناصر فى الوزارة المستقيلة وتكليفها بهذا العمل أمثال

---

(١٨٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ ؛ ٢٠٥

اسماعيل سرى ــ عبد الخالق ثروت ــ يوسف وهبه . ونصح ثروت الحكومة ابلريطانية عندما حاولت اقناعه بقبول منصب رئاسة الوزارة بضرورة فرض ادارة مباشرة على البلاد فى ظل الأحكام العرفية حتى يمكنه تولى الوزارة فى اطمئنان . وفى نفس الوقت دخلت زعامة الثورة معركة الوزارة الرشدية بكل ثقلها فقدم الوفد ما يشبه الانذار للسلطان فؤاد فى اليوم التالى لقبوله استقالة الوزارة جاء فيها التعبير عن دهشة الأمة . فقد ورد فى كتاب الوفد ما نصه « كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل »(١٨٦) .

واتبع الوفد هذا الانذار للقصر باحتجاج تقدمه الى معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة ، وقد جاء فيه « أن الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع ان يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق » .

نجحت الزعامة الوطنية بالفعل فى منع تشكيل وزارة جديدة مما دفع سلطات الاحتلال الى اتباع أسلوب العنف . اعقب ذلك تحذير قائد القوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد ورفاقه من العقبات التى يضعوها فى طريق تشكيل الوزارة الجديدة وهددهم باتباع أسلوب العنف كما تبع ذلك اعتقالهم فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ ثم قيام الثورة نتيجة لذلك وخلو البلاد من وزارة فى المدة من اول مارس ١٩١٩ الى ٨ ابريل ١٩١٩

وقد أدى تطور الأحداث بعد ذلك الى تشكيل وزارة رشدية رابعة

---

(١٨٦) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨

فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ بعد يومان من الافراج عن سعد زغلول ورفاقه(١٨٧) وهى ما تعرف « بوزارة تهدئة » واهم ما نلاحظه على تشكيل هذه الوزارة اختفاء بعض العناصر التى عرف عنها الولاء المطلق للوجود البريطانى أمثال اسماعيل سرى وكذلك العناصر الضعيفة الأخرى وحل محلها — على حد قول اللنبى — عناصر قوية أمثال جعفر والى وكيل وزارة الداخلية واحمد مدحت يكن محافظ الاسكندرية وحسن حسيب مدير الغربية .

ولكن هذه الوزارة لم تفلح فى تهدئة اضراب الموظفين فى ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ الذى تزعمته « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها »(١٨٨) والتى كانت من الأسباب التى أدت الى سقوط الوزارة فى ٢٠ مايو ١٩١٩

اعقب نظارة رشدى الرابعة تشكيل ثلاث وزارات ادارية هى وزارة محمد سعيد الثانية (من ٢٠ مايو — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩) (١٨٩) والثانية وزارة يوسف وهبه (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو سنة ١٩٢١) (١٩٠) والثالثة وزارة محمد توفيق نسيم الأولى من ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ الى ١٦ مارس سنة ١٩٢١(١٩١) وهى وزارات ادارية كان الهدف منها تسيير دفة الأمور الادارية فى البلاد وترك الشئون السياسية للوفد فى أوربا يقرر مصيرها مع حكومة لندن .

---

(١٨٧) شكلت من حسين رشدى وزيرا للمعارف ورئيسا للوزارة — عدلى يكن للداخلية — يوسف وهبه للمالية — عبد الخالق ثروت للحقانية — جعفر والى للأوقاف — حسن حسيب للأشغال العمومية والحربية والبحرية — احمد مدحت يكن للزراعة — الوقائع المصرية ٩ ابريل سنة ١٩١٩

(١٨٨) سنتناول ذلك فى الفصل الأخير من البحث عند مناقشتنا لدور الموظفين فى السياسة .

(١٨٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ ، ٢١٠ — ٢١١

(١٩٠) شكلت من يوسف وهبه رئيسا ووزيرا للمالية — اسماعيل سرى وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية — أحمد زيور للمواصلات — أحمد ذو الفقار للحقانية — محمد توفيق نسيم للداخلية — محمد شفيق للزراعة — يحيى ابراهيم للمعارف العمومية — حسين درويش للأوقاف . الوقائع المصرية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩

(١٩١) شكلت من محمد توفيق نسيم رئيسا ووزيرا للداخلية — أحمد

وكان معيار اختيار الوزراء فى هذه الوزارات الثلاث الولاء للانجليز ومعيار البقاء مدى النجاح فى تثبيت الوجود البريطانى وان كان القصر قد لعب دورا فى سقوط وزارة يوسف وهبه وتشكيل وزارة نسيم .

زيور للمواصلات — أحمد ذو الفقار للحقانية — محمد شفيق للأشغال العمومية والحربية والبحرية — حسين درويش للأوقاف — محمد توفيق رفعت للمعارف العمومية — محمود فخرى للمالية — يوسف سليمان للزراعة — الوقائع المصرية ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

obeikandl.com